وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

stère de L'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة عبد الحميد بن باديس

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم : القانون العام

المرجع :.....

مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر

الشراكة الأورومتوسطية

ميدان الحقوق والعلوم السياسية

الشعبة: حقوق **التخصص:** قانون دولي عام

من إعداد الطالبة: خلفي فاطمة الزهراء **تحت إشراف الأستاذ:** يوسفي محمد

أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذ(ة): بن عودة نبيل	رئيسا
الأستاذ(ة): يوسفي محمد	مشرفا مقررا
الأستاذ(ة): عثماني محمد	مناقشا

السنة الجامعية: 2022-2023

نوقشت في: 2023/07/04

" اللهم لا تجعلني أصاب باليأس إذا فشلت

و لا تجعلني أصاب بالغرور إذا نجحت

و علمني بأن الفشل هو التجارب التي تسبق النجاح

و أن الصبر من مظاهر القوة "

إهداء

إلى والدتي الغالية أطال الله في عمرها وشفاها بإذنه تعالى

إلى قرة عيني و فلذة كبدي و أميرتي الحبيبة ابنتي هاجر

إلى عائلتي المحترمة دون استثناء كل باسمه

إلى زميلاتي وزملائي في العمل بالمعهد الوطني لتكوين موظفي قطاع التربية الوطنية ابن الزهرة الغالي - مستغانم -

شكر

إلى الأستاذ الفاضل يوسفي محمد الذي تولى الإشراف على مذكرتي
ولم يبخلني بتوجيهاته ونصائحه القيمة

إلى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة الأفاضل الذين تولوا عناء دراسة مذكرتي
ومناقشتها وإثرائها بنصائحهم القيمة

إلى كل زميلاتي وزملائي في الدفعة

وإلى كل معلم (ة) وأستاذ(ة) درسني

مقـــدمـــة

مقدمــة

يشهد عالمنا المعاصر توجها مكثفا نحو التكتلات الاقتصادية واقتصاد السوق وما يتطلبه من خوصصة للمؤسسات الاقتصادية وتحرير التجارة الدولية بإدخال تعديلات هيكلية وتشجيع الاستثمارات بما يتماشى مع الأوضاع السائدة في العالم في جانب المال والأعمال، قصد تحقيق الاندماج في الاقتصاد العالمي واكتساب مقومات التنافس والبقاء في الأسواق.

ويظهر هذا التوجه في اتفاقيات الشراكة التي عقدتها دول الاتحاد الأوروبي مع بلدان البحر الأبيض المتوسط في شكل اتفاقيات.

ولقد أصبح موضوع الشراكة الجزائرية الأوروبية يحظى بمكانة هامة في جدول أعمال الطرفين منذ الستينات على شكل مساعي ومفاوضات ومعاهدات، وكان أول لقاء بين الجزائر والاتحاد الأوروبي سنة 1976 عندما تم التوقيع لأول مرة على بروتوكول تجاري مدعما ببروتوكولات مالية تجدد كل 05 سنوات بهدف ترقية المبادلات التجارية وكيفية تمويل مختلف المشاريع الاقتصادية والاجتماعية وشروط دخول السلع الجزائرية إلى السوق الأوروبية.

وبتفاقم التحالفات والتكتلات الاقتصادية جاء اتفاق برشلونة سنة 1995 الذي يهدف إلى إقامة منطقة تبادل حر بين الاتحاد الأوروبي ودول البحر الأبيض المتوسط عن طريق خلق ميكانيزمات وإستراتيجيات الشراكة في المنطقة المتوسطية.

إن هذا الالتزام الاقتصادي والتجاري تجاه الاتحاد الأوروبي، دفع المسؤولين الجزائريين للتفكير بجدية في آفاق التنافس الممكنة فيظل هذا الفضاء التجاري الحر، خاصة وأن الأمر يتعلق

بشريك معترف بقدرات قطاعاته العالية في مجال التنافسية وسياسات التسويق المتميزة ونوعية المنتوجات الجيدة مقارنة بما تتوفر عليه الجزائر.

قبل تعريف الشراكة الأورومتوسطية بصفة عامة فإنه ينبغي في البداية معرفة ما المقصود بمصطلحي" الشراكة " و " الأورومتوسطية ".

1/ الشراكة : Partenariat أو Partenership

أ- التعريف اللغوي : الشراكة هي من الفعل شارك ،يشارك ، أي وقعت بينهما شراكة وهي اختلاط النصيبين بحيث لا يميز أحدهما عن الآخر.

ب-التعريف الإصطلاحي: لقد تم استعمال كلمة شراكة كثيرا من طرف الباحثين دون إعطائها مفهوما دقيقا.

بالنسبة لأوروبا الشراكة تعني مصالح مشتركة تهدف إلى تكثيف المبادلات الاقتصادية والتعاون في المنطقة.

وبالنسبة لدول جنوب وشرق المتوسط: تمثل الشراكة أداة جوهرية لمواجهة التغيرات العالمية ومواكبة التحولات الجديدة في المنطقة، ويتطلب منها ذلك إصلاحات وتغييرات جذرية في هيكلتها الاقتصادية، السياسية والاجتماعية، لذلك فالشراكة بين طرفين مبنية على المصالح المشتركة والتقارب والتعاون في جميع المجالات الاقتصادية المالية، السياسية، الاجتماعية والثقافية .

2/ الأورومتوسطية Euro-mediterranée

إن القراءة الواضحة لكلمة الأورومتوسطية توحي بتواجد طرفين:

الشطر الأول: "الأورو" يضم الإتحاد الأوروبي.

الشطر الثاني: "المتوسطية" تعني دول حوض البحر الأبيض المتوسط، مما يعني أن ثمة مشروع شراكة قائم بين الإتحاد الأوروبي ممثلا في الضفة الشمالية مع الضفة الأخرى من الحوض المتوسطي وهي دول الضفة الجنوبية.

حيث ظهر مفهوم المتوسطية في بداية التسعينات عندما قام الإتحاد الأوروبي بوضع سياسيات تهدف إلى إعطاء مفهوم شامل للدول الواقعة جنوب البحر الأبيض المتوسط.

وتعد أيضا دعوة للتفتح وتكثيف الدعم الأوروبي لدول تعاني عدة مشاكل فهي دعوة للاندماج في الاقتصاد العالمي ومواكبة المستجدات العالمية في ميادين مختلفة .

الشراكة الأورومتوسطية أو عملية برشلونة أو يوروميد (بالإنجليزية) EUROMED بدأت سنة 1995 م من خلال مؤتمر برشلونة الأورومتوسطي والذي اقترحته إسبانيا ونظمه الإتحاد الأوروبي لتعزيز علاقاته مع البلدان المطلة على البحر الأبيض المتوسط في شمال إفريقيا وغرب آسيا.

أهمية الدراسة:

تتدرج أهمية موضوع الشراكة الأورومتوسطية في ثلاثة محاور رئيسية مرتبطة ببعضها البعض ارتباطا وثيقا:

1-تحديد منطقة مشتركة للسلام والاستقرار في حوض البحر الأبيض المتوسط (الهدف السياسي).

2-بناء منطقة للازدهار المشترك من خلال شراكة اقتصادية ومالية وتأسيس تدريجي لمنطقة تجارة حرة بحلول عام 2010 (الهدف الاقتصادي).

3-التقارب بين الشعوب من خلال شراكة ثقافية، اجتماعية وبشرية تهدف لتشجيع التفاهم بين الثقافات والتبادل بين المجتمعات المدنية والتقارب بين مجتمعات البحر الأبيض المتوسط (الهدف الثقافي).

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان مدى اندماج شعوب البحر الأبيض المتوسط من خلال إقبالهم على مثل هذه التكتلات الإقليمية وضرورة تواصلهم مع شعوب الإتحاد الأوربي واستفادتهم من شتى التطورات وخاصة الجزائر للنهوض باقتصادها وطرق الاستفادة من ثرواتها الطبيعية .

أسباب اختيار الموضوع:

وتعد من بين أسباب اختيارنا لهذا الموضوع أنه قد طرح نفسه بإلحاح على الساحة الدولية في العشرية الأخيرة من هذا القرن ولازالت الحكومة والقطاعات الوزارية ذات البعد الاقتصادي والتجاري تطرحه لأنه يحتوي على أول تجربة اندماج يخوضها الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي على المستوى الإقليمي.

رغبة الدولة في الدخول في مواضيع جديدة والتي تمس التطورات والتحولات الحاصلة والمهمة على مستوى التحليل الاقتصادي الوطني.

تزامنا مع دخول الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة سيندمج الاقتصاد الجزائري مع الاقتصاد العالمي بصفة مترابطة خاصة على المستوى الإقليمي.

إثراء المكتبة الجامعية بهذا النوع من البحوث القانونية ، الاقتصادية العلمية.

صعوبات الدراسة:

أما الصعوبات التي واجهتنا في هذه الدراسة نذكر منها:

اختلاف الثقافات والديانات والتوجه السياسي هو من أكبر العراقيل التي تحول دون تحقيق مثل هذه التكتلات المصيرية لكل الدول المنضمة لهذه الشراكة.

الإطار الزماني والمكاني:

من البديهي أن نعلم أن مكان الدراسة هو منطقة البحر الأبيض المتوسط الجزائر بصفة خاصة ،أما الفترة الزمانية فتبدأ من تاريخ توقيع أول بروتوكول تجاري بين الجزائر والاتحاد الأوروبي 1976 مرورا ب 1995 تاريخ اتفاق برشلونة وصولا إلى توقيع الشراكة فعليا بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في 22 أفريل 2002 ودخوله حيز التنفيذ في

01 سبتمبر 2005.

دراسات سابقة في الموضوع:

يعد مفهوم الشراكة مفهوما حديثا، حيث لم يظهر في القاموس إلا في سنة 1987 م

بالصيغة التالية: " **نظام يجمع المتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين** "

أما في العلاقات الدولية فإن أصل كلمة شراكة تم لأول مرة من طرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (CNUCED) في نهاية الثمانينات.

تولى عدة فقهاء ومحللين اقتصاديين دراسة موضوع الشراكة باعتباره حدث عالمي بالغ الأهمية ونذكر من بينهم:

– بييلا بلاسا نظرية التكامل الاقتصادي ترجمة د. راشدي البراوي

– محمد توفيق عبد المجيد، العولمة والتكتلات الاقتصادية.

– د.إبراهيم شريف، أوروبا دراسة إقليمية لدول أشباه الجزر الجنوبية.

– د.أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة.

– هاني الحبيب، الشراكة الأورومتوسطية –ما لها وما عليها –

– د. فاطمة الزهراء رقايقية، الشراكة الاورومتوسطية رهانات حصيلة وآفاق التجربة الجزائرية والعقبات المحيطة.

-المنهج المتبع في هذه الدراسة :

إن طبيعة البحث في موضوع الشراكة الأورومتوسطية تستوجب الاعتماد على منهج متنوع يكفل التوافق المطلوب بين عناصره حيث يستند في أغلبه على الوصف والتحليل ثم الاستنتاج و نبذة عن المنهج التاريخي.

المنهج الوصفي: لكشف وتبيين ما يتعلق بدراسة موضوع الشراكة الأورومتوسطية بكل جوانبها بالإضافة إلى تأثير هذه الشراكة على الاقتصاد الجزائري.

المنهج التحليلي والاستنتاجي: وذلك من خلال تناول موضوع الشراكة الأورومتوسطية من حيث الطبيعة القانونية للموضوع بكل جوانبه وتحليليها تحليلا دقيقا بالإضافة إلى دراسة تأثير الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي على الاقتصاد الجزائري وتحليل محتوى هذه الاتفاقية وصولا إلى استنتاج المكاسب المحققة من هذه الاتفاقية وإلى انعكاساتها على الاقتصاد الجزائري.

كما إستعنا **بالمنهج التاريخي** من خلال طرح تطور الشراكة الأورومتوسطية في دول الحوض من جهة وفي الجزائر من جهة أخرى.

-من هذا المنطلق نطرح الإشكال التالي :

ما الطبيعة القانونية للشراكة الأورومتوسطية؟ وما أثرها على الاقتصاد الجزائري؟

فرضيات الدراسة:

لمعالجة إشكاليات البحث المطروحة ارتكزنا على بعض الفرضيات التي يمكن أن تكون أقرب استجابة للأجوبة المحتملة:

يعتبر إتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي خيارا إستراتيجيا بهدف حماية الاقتصاد الوطني من مخاطر العولمة في ظل التكتلات الإقليمية الحديثة.

من أهداف الشراكة الأورومتوسطية فتح مناطق تبادل حر لمنتجاتها في أسواق الدول المطلة على البحر المتوسط مما يضمن تبعية هذه الدول اقتصاديا واجتماعيا.

استفادة الجزائرمن إتفاق الشراكة عن طريق تحويل التكنولوجيا وتدفق الاستثمارات الأجنبية وفتح أسواق جديدة أمام المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين.

إن نجاح اتفاقية الشراكة مرهون باستقرار الأوضاع السياسية والاقتصادية في الجزائر بالإضافة إلى إدخال بعض الإصلاحات والسياسات التنظيمية مع عدم إهمال دور الدولة في التوجيه.

سنتبع الخطة التالية لدراسة هذا الموضوع:

اعتمدنا على مقدمة فصلين وكل واحد منهما قسمناه إلى مبحثين وخاتمة.

تطرقنا في **المقدمة** إلى الإحاطة بالموضوع باختصار ثم عرفنا الشراكة الأورومتوسطية بالإضافة إلى تحديد الإطار الزماني و المكاني لنشأة الشراكة الأورومتوسطية، كما لا يفوتنا ذكر أهمية الموضوع من خلال عدة نقاط سياسية، اقتصادية و ثقافية إضافة إلى الأهداف المرجوة من هذه الدراسة عن طريق ضرورة إندماج شعوب البحر الأبيض المتوسط مع شعوب الإتحاد الأوروبي، وعن أسباب اختيارنا لهذا الموضوع انه موضوع الساعة كثر عليه الجدل لذا وجب دراسته.

لقد قمنا بتدعيم بحثنا بدراسات سابقة لبعض الفقهاء والأساتذة المتخصصين في مجال القانون والاقتصاد، كما أنه واجهتنا عدة صعوبات أثناء الدراسة ومنها إختلاف التوجه السياسي مما أثر على التوجه الاقتصادي بشكل مباشر، وقد خلصنا لإتباع عدة مناهج في دراستنا هذه المنهج الوصفي بشكل كبير ويليه المنهج التحليلي والإستنتاجي، ثم المنهج التاريخي وقد أضفنا للدراسة بعض الفرضيات المحتملة التي ستساعدنا في تقريب الوصول للإجابة عن الإشكال المطروح.

مما نتج عنه طرح الإشكال التالي ما الطبيعة القانونية للشراكة الأورومتوسطية؟

وما أثرها على الاقتصاد الجزائري؟ وعلى أساسه رسمنا الخطة المتبعة في هذه الدراسة فتمثل **الفصل الأول** في الطبيعة القانونية للشراكة الأورومتوسطية والذي قسمناه بدوره إلى **مبحثين** تطرقنا في **المبحث الأول** إلى أبجديات الشراكة الأورومتوسطية

والذي قسم بدوره إلى مطلبين ضم **المطلب الأول** مشروع حوض المتوسط، والذي قسمناه بدوره لثلاثة فروع فتمثل **الفرع الأول** في سياسة الإتحاد الأوروبي في حوض المتوسط

وتمثل **الفرع الثاني** في مؤتمر برشلونة والمؤتمرات اللاحقة به ثم **الفرع الثالث** إتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية.

أما المطلب الثاني فتمثل في مبادئ الشراكة الأورومتوسطية والذي قسمناه بدوره إلى ثلاثة فروع فتمثل **الفرع الأول** في دوافع الشراكة الأورومتوسطية أما **الفرع الثاني** فتمثل في أسس الشراكة الأورومتوسطية ثم **الفرع الثالث** فتمثل في مميزات الشراكة الأورومتوسطية.

وبالنسبة للمبحث **الثاني** تطرقنا فيه مكاسب إتفاق الشراكة الأورومتوسطية والذي قسم بدوره إلى **مطلبين**، ضم **المطلب الأول** أهداف الشراكة الأورومتوسطية والذي قسمناه بدوره إلى ثلاثة فروع ضم **الفرع الأول** أهداف الشراكة الأورومتوسطية بالنسبة للدول الأوروبية و**الفرع الثاني** أهداف الشراكة الأورومتوسطية بالنسبة لدول جنوب وشرق المتوسط ثم **الفرع الثالث** أهداف الشراكة الأورومتوسطية بالنسبة للجزائر.

كما ضم **المطلب الثاني** العلاقات الإقتصادية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي من مرحلة التعاون إلى مرحلة الشراكة والذي قسمناه هذا الأخير إلى فرعين تمثل **الفرع الأول** في

العلاقات الأوروجزائرية في إطار التعاون الشامل وتمثل **الفرع الثاني** في تقييم التعاون الاقتصادي والمالي في إطار السياسة المتوسطية الشاملة والمتجددة.

أما **الفصل الثاني** فتمثل في الشراكة الأورومتوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري

و الذي قسمناه بدوره إلى مبحثين تطرقنا في **المبحث الأول** إلى تأثيرالشراكة الأورومتوسطية على الإقتصاد الجزائري، والذي قسمناه بدور إلى **مطلبين** ضم

المطلب الأول اتفاقية الشراكة الأوروبية –الجزائرية و الذي قسمناه بدور إلى

ثلاثة فروع ضم **الفرع الأول** بداية المفاوضات **والفرع الثاني** عودة المفاوضات أما

الفرع الثالث فضم نهاية المفاوضات و إبرام عقد الشراكة، أما **المطلب الثاني** خلفية إتفاق الشراكة الأورومتوسطية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي والذي ضم بدوره ثلاثة فروع **الفرع الأول** محتوى إتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي و **الفرع الثاني**

بنود الاتفاقية أما **الفرع الثالث** فضم الإنتاج الصناعي، الزراعي وإنتاج الصيد والإنتاج الزراعي المحول .

وبالنسبة **للمبحث الثاني** مكاسب الجزائر من إتفاق الشراكة بين الجزائروالاتحاد الأوروبي، والذي قسمناه بدور إلى **مطلبين** ضم **المطلب الأول** أثر المكاسب على الاقتصاد الجزائري والذي قسمناه بدوره إلى فرعين ضم **الفرع الأول** أثر المكاسب على القطاع الصناعي و**الفرع الثاني** أثر المكاسب على القطاع الزراعي.

وضم **المطلب الثاني** إنعكاسات الشراكة الأورومتوسطية على الإقتصاد الجزائري و قسمناه إلى ثلاثة فروع ضم **الفرع الأول** التحرير التجاري و**الفرع الثاني** التعاون الإقتصادي و**الفرع الثالث** التعاون المالي.

وفي **الخاتمة** أشرنا إلى الجوانب الأساسية التي ركزت عليها هذه الشراكة، والأهداف الحقيقية التي يسعى أطرافها لتحقيقها بالإضافة إلى الامتيازات التي من المنتظر أن تمنحها الجزائر لبقية أعضاء المنظمة العالمية للتجارة مقابل الإلغاء التدريجي للتعريفة الجمركية إضافة إلى بعض النتائج والأفاق المستقبلية للدراسة .

الفصل الأول

الطبيعة القانونية للشراكة الأورومتوسطية

تمهيد :

لقد مزج الإتحاد الأوروبي مفهوم الشراكة مع دول البحر الأبيض المتوسط نتيجة الأهمية الإستراتيجية للمنطقة التي تتشارك مع بعضها في تاريخ حضاري ومجموعة بشرية وموارد طبيعية مهمة وجهت له الأنظار عالميا، ويتم هذا بتطوير الإتحاد الأوروبي لسياسته المتوسطية منذ سنة 1989، حيث تم إصدار وثيقة بعنوان **إعادة توجيه السياسة المتوسطية من طرف اللجنة الأوروبية** .

وتماشيا مع الأحداث العالمية فإن الشراكة الأورومتوسطية تعتبر من أبرز التكتلات الإقليمية في الوقت الراهن.

المبحث الأول: أبجديات حول الشراكة الأورومتوسطية[1]

إن علاقة التعاون التجاري بين الإتحاد الأوروبي والدول المتوسطية كانت ناقصة مقارنة بالطموح والإستفادة من الموارد الطبيعية والتطور التكنولوجي بين الطرفين في شتى المجالات، ويتم ذلك عن طريق خلق مناطق للتبادل الحر، وإقامة منطقة آمنة ومستقرة في حوض المتوسط.

وبهذا الصدد قرر المجلس الأوروبي تحديد توجهات جديدة للسياسة الأوروبية – المتوسطية بعقد اجتماعات ففي 1992 بلشبونة (البرتغال) و 1994 بآسن (فرنسا) وتمثلت أول بذرة في سياسة التوسع التجاري التي تبناها المجلس الأوروبي عن طريق مؤتمر برشلونة الذي انعقد في 27–28 نوفمبر 1995 بين دول أوروبا و الدول المتوسطية ونتج عنه الخروج بإعلان يتضمن إقامة شراكة دائمة تدعو للأمن والاستقرار في المنطقة.

ويعد هذا المؤتمر الأول من نوعه الذي وحد وجهات النظر والحفاظ على المصالح الاقتصادية و تبادل المنافع التجارية في زمن العولمة.

أما فيما يخص الجزائر ففي سنة 1994 تم عقد أول لقاء مع وفد الإتحاد الأوروبي بالجزائر لجس نبض وجهات النظر حول المحاور الأساسية للاتفاق.

غير أنه في 1997 ونظرا لاختلاف وجهات النظر حول طريقة معالجة الملفات الاقتصادية والسياسية و تردي الأوضاع الأمنية في الجزائر (العشرية السوداء) فكان لزاما على الطرفين تجميد هذه المفاوضات ليعاد استئنافها من جديد في 19 ديسمبر 2001، حيث وقع الاتفاق المبدئي للمشاركة الأورو–جزائرية، وظل التفاوض مستمرا بين الطرفين إلى أن تم التوقيع الرسمي على إتفاق الشراكة في 22 أفريل 2002، ودخل حيز التنفيذ في 01 سبتمبر 2005.

[1] - بعلي أحلام ، بوزيدي خديجة ، الشراكة الأوروجزائرية و بعض آثارها على الإقتصاد الوطني ، مذكرة ماستر ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، تخصص ، إقتصاد دولي ، 2018–2019 ، ص 3–4 .

المطلب الأول : مشروع حوض المتوسط

عقب إكتمال الوحدة الجمركية لدول الإتحاد الأوروبي سنة 1968 وضعت الدول الأعضاء ضوابط مكثفة لتنظيم سياسة تجارتها الخارجية، حيث أنها تتشاور فيما بينها حين عقدها لاتفاقيات تجارية مع دول أوروبية غير مؤهلة للعضوية، أو مع دول الجوار كدول المتوسط، وتراعي في مشاوراتها جانب التفصيلات التجارية كأوضاع الدول الأطراف خصوصا المستعمرات السابقة، قصد دمجها في المجموعة الاقتصادية للإتحاد الأوروبي عن طريق تطوير التعاون الاقتصادي، المالي والفني.

ارتبطت دول الإتحاد الأوروبي بعلاقات اقتصادية مع جل الدول العربية من خلال عدة إتفاقيات اعتبرتها دول المتوسط لبنة أساس لمفاوضات الشراكة القادمة.

وفي هذا الجانب طلبت جامعة الدول العربية من أعضائها سنة 1959 الالتزام بمبادئ اتفاقية الوحدة الاقتصادية لسنة 1957، والتي تنص على عدم منح الدول العربية أية امتيازات لدول السوق الأوروبية المشتركة تتعارض مع مصالح الدول العربية.[1]

وللمحافظة على إستقرار الوضع السياسي في حوض المتوسط بادرت دول الإتحاد الأوروبي بعقد نوعين من الاتفاقيات مع الدول العربية تسمى اتفاقيات الارتباط .

أولها: اتفاقيات التعاون[2]

وهي نوع خاص من الاتفاقيات تسمح بإعفاء الصادرات الصناعية للدول العربية المتوسطية إلى الدول الأوروبية إذا إستوفت قواعد المنشأ وقد وجهت بعد ذلك الجانب التجاري إلى أوجه تعاون أخرى.

[1] – محمد محمود الإمام، الجوانب المؤسسية والإدارية للتكامل العربي، بحوث ودراسات، القاهرة ،1993، ص 235.

[2]- بعلي أحلام ، بوزيدي خديجة ، الشراكة الأوروجزائرية و بعض آثارها على الإقتصاد الوطني ، ص 4–6 نفس المرجع

ثانيها: اتفاقيات الشراكة

وهي تطوير لإتفاقيات التعاون، تقوم على الأخذ مقابل العطاء قصد إنشاء " منطقة إزدهار مشتركة " على المدى الطويل أو ما يسمى "منطقة التبادل الحر".

جل هذه الإتفاقيات التي تم التوقيع عليها في فالنسيا (إسبانيا) بتاريخ 22 أفريل 2002،

لا تنحصر في إنشاء منطقة تبادل حر فحسب بل تشمل كذلك على جوانب إقتصادية

(فرع تجاري، تعاون إقتصادي و مالي، تدفقات إستثمارية) ، و جوانب سياسية ،إجتماعية وثقافية لتحقيق تنمية مستدامة .

الفرع الأول: سياسة الإتحاد الأوروبي في حوض المتوسط.

إن إقامة منطقة تبادل تجاري مزدهر في حوض المتوسط تطلب من المجموعة الأوروبية إتباع سياسات مختلفة قبل تبنيها تسمية الإتحاد الأوروبي[1].

أولا: السياسة المتوسطية الجزئية (1957-1972).

وهي موجهة للدول الأوروبية غير مؤهلة للانضمام للعضوية أو دول الجوار غير الأوروبية خاصة المطلة على حوض المتوسط، وإتخذت صفة الجزئية لأنها سياسة تبنت الرؤية الإقتصادية و التجارية فقط، وتضمنت إعانة يقدمها بنك الإستثمار الأوروبي، كانت أولها مع اليونان في 1962 و الثانية مع تركيا في 1964 ثم إتفاقية إرتباط مع تونس و المغرب لمدة 05 سنوات سنة 1969.

جاء فيها منح معاملة تفضيلية لكل صادرات الدولتين إلى المجموعة الأوروبية لكن دون تقديم إعانات كالتي قدمت لليونان وتركيا.

و تعتبر هذه الإتفاقية منطلق التعاون العربي الأوروبي [1] .

[1] – طرافي إلهام ، تأهيل القطاع الصناعي الجزائري للإندماج في الإقتصاد العالمي في ظل التحولات الإقتصادية الراهنة ، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2009 ، ص62 .

ومن أهم الإمتيازات الممنوحة من طرف المجموعة الإقتصادية الأوروبية إلى تونس

و المغرب ما يلي :

– تعفى المنتجات الصناعية المصدرة إلى المجموعة الإقتصادية الأوروبية والخاضعة لقاعدة المنشأ من التعريفة الجمركية، باستثناء المنتجات الصناعية ذات الأصل الزراعي

ومصنوعات الفلين.

– تقرر الاتفاقية أن زيوت النفط الخام القادمة من المغرب أو تونس محددة عند الاستيراد من طرف المجموعة الأوروبية ومعفاة من حقوق الجمارك.

وبمفهوم المخالفة لا تعفى المنتجات النفطية المحررة بالقطرين إلا في حدود حصة 100.000 طن.

– تعفى المنتجات الزراعية من التعريفة الجمركية المطبقة في المجموعة، كما تتمتع الحوامض بتخفيض 80 % على التعريفة الجمركية، ونلاحظ أن معظم المنتجات المعفاة

لم تكن ذات أهمية كبيرة بالنسبة لبنية صادرات المغرب أو تونس وهي (اللحوم، التمور، التوابل، نباتات العطور ...).

ثانيا: السياسة المتوسطية الشاملة(1972–1989)

يغلب الطابع التجاري على معظم الاتفاقيات العربية الأوروبية المبرمة في سنوات الستينات، وتمحورت خصوصا على الصادرات الزراعية ، أما في سنوات السبعينات لجأت أوروبا لتغيير إستراتيجيتها المتوسطية لتحتضن نظاما جديدا سمته " السياسة المتوسطية الشاملة " يفوق النظرة الجزئية نحو الشمولية، ويحتوي على الجوانب التقنية الصناعية و الإجتماعية خصوصا تنظيم ظاهرة الهجرة إلى الدول الأوروبية المعنية بالاتفاقيات ، وكنتيجة لقمة باريس في أكتوبر

[1] – مروش يوسف ، إتفاقية الشراكة الأورومتوسطية و آثارها المستقبلية على القطاع الصناعي الجزائري ، مذكرة ماجيستير في العلوم الإقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2011 ، ص24 .

1972 وجدت هذه السياسة وضمت كل الدول المطلة مباشرة على البحر الأبيض المتوسط والأردن ، بإستثناء تركيا و اليونان بسبب نية ضمها للمجموعة لاحقا ،

وبهذا أبرمت عدة إتفاقيات بين الدول الأوروبية و هذه البلدان تمثلت في مصر، لبنان

والأردن عام 1972، سوريا عام 1974، إسرائيل ماي 1975، تونس، المغرب، الجزائر عام 1976.

و قد تم حصر بعض الإختلاف في التخفيضات الممنوحة للمنتوجات الزراعية فخصص القسم الأول من الإتفاقيات لمجال التعاون الإقتصادي، المالي و الفني.

أما القسم الثاني فقد خص التعاون التجاري، و حددت التفضيلات التي يمنحها كل طرف للطرف الأخر .[1]

ثالثا: السياسة المتوسطية المتجددة (1989-1996)

تماشيا مع التغييرات المستمرة للأوضاع الدولية، وإحتكار الإقتصاد الأمريكي على الأسواق العالمية خصوصا بعد إنشاء تكتل "نافتا".

حيث أنه تغير موقف الولايات المتحدة الأمريكية من معارض للاتفاقيات التجارية الإقليمية إلى مؤيد له في هذه الاتفاقيات ومبادرتها لطرح مشروع الشرق الأوسط لإحلال السلام الذي يخدم المصالح الأمريكية بالدرجة الأولى تزامنا مع نهاية الحرب الباردة وإنفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالزعامة الدولية بعد انهيار الإتحاد السوفياتي وسط هذه الأوضاع أصبح هاجس الدول الأوروبية هو فقدان مكانتها الدولية و خوفا من أن يتلاشى كل ما بنته خلال الحقبة الماضية، لذا وجب عليها أن تعيد ترتيب و تمتين علاقتها الخارجية خاصة دول حوض المتوسط و توليها الزعامة في غرب العالم مقابل الولايات المتحدة الأمريكية في شرقه بصفتها الشريك التجاري الأول فيها.

[1] – فتح الله وعلو ، الاقتصاد العربي و المجموعة الأوروبية ، دار الحداثة للنشر و التوزيع ، الدار البيضاء ، المغرب ، 1972 ، ص 70 .

ومن هذا المنطلق أصدرت المفوضية الأوروبية تقريرا يراعي هذه التحولات سمته

" **السياسة المتوسطية المجددة** " ، إعتمدتها الجماعة الأوروبية بهدف إدخال عمق جديد ضمن برامج تعاونها مع دول جنوب و شرق المتوسط من خلال دعم الإصلاحات الإقتصادية والهيكلية، و دفع عمليات التحديث و دعم التوجه الإنفتاحي فيها .

و جاءت هذه السياسة المتوسطية المجددة بمجموعة من المبررات أهمها : [1]

– تعدد الاختلافات الإقتصادية والاجتماعية بين الدول الأوروبية ودول حوض المتوسط من شأنه أن يعرض أمن أوروبا للخطر نظرا للطابع الجغرافي للمنطقة و تشابك العلاقات بينها.

– مواكبة التطورات الإقتصادية، التكنولوجية والتجارية والإستفادة منها لترقية التعاون مثل البيئة والإصلاحات الإقتصادية بالإضافة إلى ترقية التعاون الأفقي.

– الانفتاح الواضح الذي إتسمت به أوروبا بإتخاذها أسلوب التفاوض الجماعي كمنهج للعمل خاصة و أنه في 07 فيفري 1992، و قعت معاهدة ماستريخت (هولندا)،

و بهذه المناسبة تم جمع الهيئات الأوروبية في إطار واحد و هو الإتحاد الأوروبي الذي أصبح التسمية الرسمية للمجموعة.

– زيادة حجم الموارد المالية المخصصة لمساعدة دول المنطقة من خلال البروتوكول المالي الرابع (1992–1996)، حيث حددت اللجنة الأوروبية أن تمويل المشاريع سيتحدد ما بين بنك الإستثمار الأوروبي ولمساعدات الأوروبية (الهبات). وفق التوجهات التالية :

– تخفيض الإرتباط والتبعية.

–تنمية القطاع خاصة الإنتاج الصناعي.

– حماية البيئة.

[1] – عبد الرحمن روابح ، حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغييرات الاقتصادية الحديثة ،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، فرع اقتصاد دولي ، بسكرة ، 2012،2013 ، ص70

الجدول 01.01: مساعدات الإتحاد الأوروبي للدول المتوسطية العربية وفق البروتوكول المالي الرابع (الوحدة: مليون إيكو)

البلدان	البروتوكول المالي الرابع (1992-1996)		
	القروض	الهبات	المجموع
الجزائر	280	52	332
المغرب	220	218	438
تونس	168	101	269
مصر	280	242	522
سوريا	115	41	156
الأردن	80	44	124
لبنان	45	22	67
المجموع	1188	720	1908
النسب إلى المجموع	% 62.3	% 37.7	% 100

المصدر: تقرير البنك الأوروبي للاستثمار ، بروكسل ، 1998 .

نلاحظ من خلال الجدول أن المبلغ الإجمالي للبروتوكول المالي الرابع عبارة عن قروض مما يفسر أن مساهمة المجموعة الأوروبية المالية للدول العربية تستند على قروض البنك الأوروبي للاستثمار على حساب الهبات و الإعانات، و بالتالي يتضح أن فكرة المساهمة كانت موجهة أساسا لتلعب دور الضمانات لهذه الدول.

إن السياسة المتوسطية المجددة لم تحمل في طياتها الحلول التي من شأنها أن تقلص الفارق بين شمال و جنوب المتوسط بالرغم من الامتيازات التي منحتها المجموعة الأوروبية للدول العربية مثل:

-الامتيازات التعريفية لبعض المنتوجات الزراعية بقرار المجلس الأوروبي 92/1746 في المقابل إلتزام الدول المتوسطية منح المجموعة الأوروبية معاملة الدولة الأولى بالرعاية .

– إلغاء القيود الكمية على السلع بإستثناء بعض المنتوجات النسيجية والمنتوجات الزراعية

– إلغاء الرسوم الجمركية المفروضة على المنتجات الصناعية .

– إقامة مشاريع ذات طابع بيئي ، بالإضافة إلى برامج تعاون لا مركزية ، مثل برامج خاصة بالجمعيات المحلية و معاهد التعليم العالي ، و أخرى خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

لكن هذه الإمتيازات أثر عليها الفكر المتحجر للمنطق التجاري التقليدي ، كتسهيل دخول المنتجات الصناعية و الصادرات الفلاحية شهد تعطيلا بسبب بنود الصيانة أو الأسعار التفاضلية بالنسبة للموارد الزراعية ، و هذا بالرغم من تأكيد الإتحاد الأوروبي عن أهمية دول حوض المتوسط للحفاظ على الأمن و الإستقرار الاقتصادي ، السياسي، الإجتماعي في المنطقة .

وقد أكد تقرير لجنة بروكسل الخاص بتقييم سياسة أوروبا اتجاه الفضاء المتوسطي و الذي إنتقد السياسة المتجددة ، و من ذلك بدأ التفكير في أسس مختلفة تقوم عليها الشراكة بين دول الإتحاد الأوروبي و دول حوض المتوسط .

و كنتيجة صادق المجلس الأوروبي في دورة انعقاده بمدينة "آيسن" (ألمانيا) عام 1994 على الأسس التي يجب أن تقوم عليها الشراكة ، و التي على ضوئها أقر مؤتمر برشلونة 1995 مشروع الشراكة الأورومتوسطية .

الفرع الثاني : مؤتمر برشلونة و المؤتمرات اللاحقة به

لقد مثلت سنة 1994 منعرجًا مهمًا في العلاقات الأوربية المتوسطية، حيث عرض الاتحاد الأوروبي سياسته الجديدة بشأن تقوية علاقته وإنشاء مشاركة مع دول المتوسط على مؤتمر برشلونة وقد خرج المؤتمر بإعلان حدد فيها لإطار العام للمشاركة الأوربية المتوسطية،

كما نصّ البيان الختامي للمؤتمر على ضرورة عقد مؤتمرات دورية، بين وزراء خارجية دول الإتحاد الأوربي والدّول المتوسطية الشريكة .[1]

أولا: مؤتمر برشلونة

يعدّ مؤتمر برشلونة الذي اقترحته اسبانيا ونظمه الاتحاد الأوربي في 26 و 27 نوفمبر 1995 مرجعا أساسيا لانطلاق الشراكة الأورومتوسطية، حيث اجتمع لأول مرة بمبادرة من الاتحاد الأوروبي وزراء خارجية 15 دولة من المجموعة الأوروبية و 12 دولة من جنوب وشرق المتوسط توج بإعلان برشلونة الذي شدد على تحقيق هدف إقامة فضاء مشترك للسلم والاستقرار وتطوير المبادلات الثقافية والإنسانية بين الشعوب في هذه المنطقة الجغرافية من المتوسط .[2]

وتترجمت الشراكة الأورومتوسطية على المستوى الثنائي بتوقيع اتفاقية شراكة بين الاتحاد الأوروبي وكل شريك متوسطي، وقد كانت تونس أول بلد من دول المغرب العربي يوقع عليها في جويلية 1995 ليدخل الاتفاق حيز التنفيذ في 01 مارس1998 ، متبوعة بالمغرب الذي وقع على الاتفاق في فيفري 1996 ودخل حيز التنفيذ في 01 مارس2000 ، وكانت الجزائر آخر بلد من الدول المغاربية الثلاث يلتحق باتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، التوقيع الرسمي كان في22 أفريل 2002 بعد أربع سنوات من المفاوضات العسيرة .[3]

والمتتبع لظروف بروز هذا المشروع، يجد أنه جاء نتيجة عدة عوامل أبرزها:

---

[1]–محمد محمود الإمام، الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997 ، ص57 .

Union Européenne – Maghreb,http:// europa.eu-maghreb-25 ans, Date deconsultation,13/03/2019 08h44,\\\\\\\

[3] –نوري منير، أثر الشراكة الأوروجزائرية على تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أعمال الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان العربية يومي 17–18–20 أفريل 2006 ،جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ص 1–2 .

– جاء مشروع الشراكة نتيجة احتدام المصالح بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في منطقة الشرق الأوسط خصوصا بعد انتهاء حرب الخليج الثانية.

– ظهور مشروع الشرق الأوسط الجديد للسلام الذي طرحه رئيس الوزراء الصهيوني شيمون بيريز كبديل عن الجامعة العربية.

– العولمة الاقتصادية التي عبرت عنها منظمة التجارة العالمية وسعي الدول الكبرى لخدمة مصالحها.

– ظهور المد الاسلامي في التسعينات خصوصا مع الأزمة الجزائرية، إذ باتت أوروبا متخوفة من توسع دائرته.

ولقد حدد إعلان برشلونة الإطار العام لمشروع المشاركة الأورومتوسطية على ثلاث جوانب وهي:

الشراكة السياسية والأمنية، الاقتصادية والمالية، الاجتماعية والثقافية والإنسانية .[1]

1-الشراكة السياسية والأمنية:

نصت الاتفاقية في هذا الجانب على عدة بنود، أهمها:

– العمل وفق ميثاق الأمم المتحدة والبيان الدولي لحقوق الإنسان .

– الاعتراف بحق كل دولة في اختيار نظامها السياسي والقضائي .

– احترام حق الشعب في تقرير المصير.

– مكافحة مظاهر التعصب واحترام التعددية داخل مجتمعات الدول الأطراف.

– تسوية المنازعات بالوسائل السلمية والامتناع عن التهديد باستعمال القوة .

– التعاون من أجل مكافحة الإرهاب.

– منع انتشار الأسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية بالانضمام إلى المنظمات الدولية والإقليمية المهتمة بهذه الشؤون.

[1]-عبد الهادي عبد القادر السويفي ،التجارة الخارجية،كلية التجارة،جامعة أسيوط، 2008 ،ص284 .

ويتضح مما سبق أن الشراكة السياسية والأمنية التي وردت في إعلان برشلونة ترمي إلى جعل منطقة البحر المتوسط منطقة استقرار على الصعيد الإقليمي، وخلق بيئة مواتية لازدهار النشاط الاقتصادي.

2- الشراكة الاقتصادية والمالية :[1]

تهدف هذه الشراكة إلى تسريع عجلة النمو الاجتماعي والاقتصادي للطرفين وتحسين ظروف الحياة للمجتمع، ولقد حدّد بيان برشلونة طرق تحقيق هذه الأهداف كما يلي:

أ- الإقامة التدريجية لمنطقة تجارة حرّة:

ويتم ذلك من خلال اتفاقية أوربية – متوسطية واتفاقيات تجارة حرّة بين شركاء الإتحاد الأوروبي إعتبارا من 2010 .

ب- التعاون والتبادل الاقتصادي:

وذلك بالاعتماد على المدخرات المحلية والاستثمارات الخارجية المباشرة، وكذا التعاون في قطاع الصناعة، والدعم التقني للمشاريع المصغرة.

ج- التعاون المالي:

من حال إعانات المالية بالإضافة إلى ما يقدمه بنك الاستثمار من منح وقروض.

3-الشراكة في المجالات الاجتماعية،الثقافية والإنسانية :

يهتم هذا النوع من الشراكة على التبادل الثقافي وتنمية الموارد البشرية، وتعليم فئة الشباب والشراكة في التدابير الصحية والمعيشية للسكان، ودعم المؤسسات الديمقراطية، وتوكيد دولة القانون، والتعاون الوثيق في مجالات التصدي للهجرة غير الشرعية ومكافحة المخدرات، وظاهرة الإجرام والفساد، ومختلف مظاهر العنصرية .[2]

إلا أنه وراء هذه الأهداف غايات أخرى، أهمها تكريس وجود دول الاتحاد الأوروبي في منطقة المتوسط كقوة اقتصادية بموازاة التواجد الأمريكي، وفتح سوق أوسع للصادرات الأوربية من سلع

[1] – مروش يوسف، إتفاقية الشراكة الأورومتوسطية و آثارها المستقبلية على القطاع الصناعي الجزائري

نفس المرجع،ص31

[2] – الهادي خالدي، المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار هومة ،الجزائر، 1996 ،ص84

وخدمات خاصة بعد قيام منظمة التجارة العالمية وسعيها لتحرير التجارة الدولية وانضمام أغلب دول منطقة البحر المتوسط لعضويتها.[1]

ثانيا : المؤتمرات اللاحقة لمؤتمر برشلونة

أورد البيان النهائي لمؤتمر برشلونة نصاح على ضرورة عقد مؤتمرات دورية تجمع بين وزراء خارجية دول الاتحاد الأوربي والدول المتوسطية الشريكة، تكون بالتناوب بينها، أهمها :

1-مؤتمر فاليتا (مالطا)1997 : تركزت فيه الأعمال على دعم ومتابعة تطوير إقامة منطقة للتبادل الحر بين الشركاء من خلال تدعيم التعاون الإقليمي ودعم الإصلاحات الاقتصادية في الدول المتوسطية وهذا تحت إشراف المفوضية الأوروبية.

2-مؤتمر بالارمو (إيطاليا) 1998 : انعقد بطلب من بريطانيا لدراسة مدى التقدم الذي تحقق في مسار برشلونة، وتركز النقاش بشكل خاص على الالتزام بالشراكة الحقيقية التي تقدم مصالح جميع الأطراف المعنية، وكذا شرح الأسباب الرئيسية لعدم التقدم المسجل في دول مقارنة بأخرى.

3-مؤتمر شتوتغارت(ألمانيا) 1999 :أكد فيه المشاركون على ضرورة ضمان الأمن الشامل والدائم وتدعيمه كإجراء لا غنى عنه لمعالجة التوترات التي تعيشها المنطقة وتحقيق الاستقرار، كما أكد المؤتمر على الأهمية الكبيرة لإنشاء منطقة أورو– متوسطية للتبادل الحر في غضون سنة 2010 واعتماد الإصلاحات الاقتصادية والاستثمارات خاصة الأجنبية منها قصد إنشاء منطقة للرخاء المشترك وهو الهدف الأساسي من الشراكة.

4- مؤتمر مرسيليا (فرنسا) 2000 : وفيه أخذت حرب الإبادة التي شنتها إسرائيل ضد انتفاضة الأقصى الشريف حيز كبيرا من النقاش.

تلت هذه المؤتمرات مؤتمرات أخرى على حسب المستجدات وأوضاع الدول الأعضاء .

الفرع الثالث: اتفاقيات الشراكة الأوروالمتوسطية

[1] – صباح شنايت، الشراكة الأورو - متوسطية.،انعكاستها المحتملة على الأقطار العربية – حالة دول المغرب العربي، مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2006 ص 241 .

تنفيذًا للسياسة المتوسطية الجديدة للاتحاد الأوربي واسترشادًا بإطار العمل المتعدد الأطراف الذي ينصّ عليه إعلان برشلونة ويهدف إلى توقيعات اتفاقيات ثنائية مع كل بلد من بلدان منطقة جنوب المتوسط، عرض الإتحاد الأوربي على كل الدول المقترحِ انضمامها لاتفاقيات الشراكة مشروعات متقاربة المضمون لكنها تختلف في التفاصيل، وقد وقّع الإتحاد الأوربي بالفعل اتفاقيات مشاركة كان أولها مع تونس، ورغم النقائص التي عرفتها إلا أنه كان هناك تقدم في بعض جوانب الشراكة الأورو– متوسطية أهمها:

أولا: التوقيع على اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية

لقد وقعت مجموعة من الاتفاقيات بين الإتحاد الأوربي ودول جنوب المتوسط الشريكة، وعلى الرغم من التأخر إلا أنها عبّرت بوضوح عن أهمية الحوار السياسي والثقافي والحرية الاقتصادية.

الجدول 01.02 : تواريخ توقيع إتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية

البلدان المتوسطية	تاريخ التوقيع على الإتفاقية	دخوله في السريان
الجزائر	2002/04/22	2005/09/01
فلسطين	1997/02/24	1997/07/01
مصر	2001/06/25	2004/06/01
الأردن	1997/11/24	2002/05/01
لبنان	2002/06/17	2003/03/01
المغرب	1996/02/26	2000/03/01
سوريا	أكتوبر 2004	لن تتم المصادق بعد
تونس	1995/1707	1998/03/01
ليبيا	ملاحظ	

المصدر: بيان اللجنة الأوروبية [1]

إن الاتفاقيات التي أبرمتها الدول المتوسطية مع الاتحاد الأوروبي لا تختلف في جوهرها

[1] -http:www.deldza –cec.eu.int/fr/uealgerie/ Accord d'Association.htm.date consultation ,13/03/2019,12h50.

وإن سجلت بعض التباين فذلك يرجع لخصوصيات كل بلد وأهميته ووزنه الاقتصادي والاجتماعي.

ثانيا: السياسات الجديدة للاتحاد الأوربي(سياسة الجوار)

إنّ سياسة الجوار الأوربية جاءت لسد النقص في الشراكة الأورو متوسطية في مجال العلاقات الثنائية، وتحمل هذه السياسة في طياتها توجه سياسي ملموس أكثر منه في اتفاقيات الشراكة الثنائية الأورو متوسطية حيث نشرت اللجنة الأوربية أول تصريح لها يتعلق بسياسة الجوار بعنوان **"أوربا توسيع الجوار إطار جديد للعلاقات مع جيران الشرق والجنوب"**، تضمّن هذا التصريح الإعلان أنّه ابتداءا من مايو 2004 سيدخل الإتحاد الأوربي مرحلة جديدة حيث سيصبح عدد سكانه 450 مليون مواطن وناتجه الداخلي الخام يصل إلى10.000مليار، كما سيجاور الإتحاد الأوربي الموسع حوالي385 مليون ساكن، موزعين على روسيا والدول الحديثة الاستقلال ودول جنوب وشرق المتوسط.[1]

1- **مفهوم سياسة الجوار الأوربي :**تقوم سياسة الجوار الأوربي على فكرة بسيطة تم تدشينها في قمة كوبنهاكن يوليو 2003، وفقا لنص المادة56 والتي تنص على ضرورة قيام الإتحاد الأوربي بإقامة علاقات ذات امتيازات لتأسيس منطقة تتمتع بالرخاء وحسن الجوار، وتستند إلى قيم الإتحاد الأوربي من خلال عقد وتنفيذ اتفاقيات محددة بين الدول المعنية وتضم سياسة الجوار25عضو في الإتحاد الأوربي، والدول المرشحة للانضمام إلى جانب 16من الجيران المباشرين للاتحاد الأوربي من ناحية البر والبحر.

(الجزائر، أرمينيا، أذربيجان، روسيا البيضاء، مصر، جورجيا، إسرائيل، الأردن لبنان، ليبيا، مولدوفيا، المغرب، السلطة الفلسطينية ، سوريا، تونس، أوكرانيا) .

إلا أن العلاقات مع روسيا تتطور من خلال شراكة إستراتيجية تغطي أربعة "مجالات مشتركة " بدلا من أ ن تتطور من خلال سياسة الجوار الأوربية.[2]

2- أهداف سياسة الجوار الأوربي: تحمل سياسة الجوار الأوربي في طياتها الأهداف التالية

---

[1]- خليفي عبدالنور، الشراكة الاقتصادية الاورو – متوسطية المنجزات والعوائق، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصيرة للبحوث والإستشارات، الجزائر، العدد15 ،2010 ص 118 .

[2] – مروش يوسف، إتفاقية الشراكة الأورومتوسطية و آثارها المستقبلية على القطاع الصناعي الجزائري نفس المرجع ص31.

– دعم إستراتيجية التنمية القومية للدول الشراكة .

– اندماج الدول الشراكة في الإتحاد الأوربي وفي التركيبة الاجتماعية.

– دعم آليات اتفاقيات الشراكة الأوربية مع دول العالم.

– تعزيز الإصلاحات الاقتصادية الموجهة للسوق .

– خلق منطقة من الازدهار وحسن الجوار ينعم في ظلها الإتحاد بعلاقات تعاونية وسلمية مع جيرانه.

ويتمثل الهدف الأساسي من وراء هذه السياسة في إيجاد حلقة من الأصدقاء حول حدود الإتحاد الأوروبي الموسع فضلا عن أنها تمثل عرضا متاحا لكافة الدول المجاورة غير الراغبة في الانضمام إلى الإتحاد الأوربي ، يعني أن آفاق انضمام أوربا الشرقية للاتحاد هو المحرك الأساسي، في حين أنّ دول سياسة الجوار ليس لديها أي أمل للانضمام، وبالتالي سيصبح همها الأكبر الظفر ببعض المساعدات.

المطلب الثاني : مبادئ الشراكة الأورومتوسطية

إن ميلاد الشراكة الأورومتوسطية بدأ على هيئة تعاون منذ سنوات التسعينات تبعا للسياسة المتوسطية التي أتى بها الإتحاد الأوروبي نحو دول حوض البحر الأبيض المتوسط ، محاولا توحيد سياسات هذه الدول دون استثناء عبر التنسيق بين جل المحاور الأساسية لبناء إستراتيجية تعالج كل المشاكل المطروحة .[1]

الفرع الأول :دوافع الشراكة الأورومتوسطية.

– سعى الإتحاد الأوروبي إلى المبادرة بالشراكة نظرا لعدة عوامل دفعته لذلك و من أبرزها : [2]

[1]– د.شاوي شافية الشراكة الأورومتوسطية محاضرة بجامعة باجي مختار – عنابة كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير.

[2] – د.لمياء حروش، محاضرة الشراكة الأورومتوسطية ،السياقات و المسارات ، المعهد المصري للدراسات .

– ظهرت فكرة الدولة الحاجز حسب رأي **Ean Christoph Rufin**أو الدولة المحورية حسب رأي**Paul Kindi**و بما معناها دولة من الجنوب تقع في خط تماس مباشر مع الشمال مثل دول جنوب البحر الأبيض المتوسط ، يكون دور هذه الدولة كحاجز أو محور لامتصاص كل التوترات القادمة من المناطق الجنوبية و إضعافها حتى لا تصل إلى المناطق الشمالية وتستفيد من بعض الامتيازات مقابل هذا و هي في الحقيقة ضمان لاستقرار المناطق الشمالية

– بعد نهاية الحرب الباردة و سقوط الإتحاد السوفياتي الذي منح للإتحاد الأوروبي فرصة لفرض هيمنته و نفوذه على المنطقة الأوروبية بعد أن كانت محل تنافس وصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد السوفياتي سابقا .

– لقد تمكنت ألمانيا من فرض سيطرتها بقوتها الاقتصادية على إعادة التوازن للإتحاد الأوروبي بعد أن تمكنت من إقناع شركائها بالتوسع إلى شرق ووسط القارة مما زاد قوتها

وبهذا الصدد فإن اقتراح الشراكة الأورومتوسطية من طرف فرنسا بالتنسيق مع إيطاليا

وإسبانيا يجعل رغبة هذه في الدول مجاراة التقدم الإقتصادي الألماني وبالتالي خلق توازن إقتصادي في الإتحاد الأوروبي .

– إن المستفيد الوحيد و السبب الخفي للشراكة الأورومتوسطية هو خدمة المصالح الأوروبية عن طريق بروز أوروبا كقوة إقتصادية نافذة و دخولها في منافسة دولية بغرض حماية هذه المصالح ، خاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية و دور هذه الأخيرة في الهيمنة على المنطقة التي تربطها بها علاقات ثقافية و إقتصادية و تجارية و بالأخص تاريخية بعد أن حاولت الولايات المتحدة الأمريكية الإنفراد بالمنطقة بالتذرع بحجة الأهداف الإستراتيجية وهي النفط .[1]

– رغبة أوروبا بتوفير الأمن و الاستقرار في المنطقة ورأت أن هذا لا يحدث إلا إذا تم لم شمل الشمال و الجنوب .

– محاولة أوروبا الالتحاق بركب التطورات العالمية الحاصلة من خلال تكثيف التعاون

[1]– د.لمياء حروش ، محاضرة الشراكة الأورومتوسطية ، نفس المرجع

و تبادل الخبرات و الاستفادة منها في كل الأصعدة .

– مما لاشك فيه أن السوق المتوسطية هي أكبر سوق في المنطقة و هذا ما حفز أوروبا

على الشراكة نظرا لما تتوفر عليه المنطقة من ثروات طبيعية وحيوية وإقتصادية وسياسية ما يقوي موقعها التنافسي مع الولايات المتحدة الأمريكية .

– مخلفات إنهيارالإتحاد السوفياتي وما إنجر عنه من نتائج وخيمة ألمت بالدول الجنوبية

ومن أبرزها صعوبة حصولها على مساعدات وإستثمارات وهذا راجع للنظام الإشتراكي السائد أنذاك .

– في ظل التطورات الحاصلة في العالم و في حالة غياب هذه الدول عن التكتلات الإقليمية فإنها ستتعرض للسحق و النسيان و التهميش إن لم تجد لها مكانا بين القوى الاقتصادية لهذا فإن الشراكة الأورومتوسطية هي الضمان للحفظ على هيبة هذه الدول.[1]

الفرع الثاني: أسس الشراكة الأورومتوسطية

ترتكز الشراكة الأورومتوسطية على مجموعة من الأسس والمقومات الهامة لاستمرار هذا النمط الاقتصادي و من أبرزها:

– توفير جو مريح مملوء بالثقة و الإستفادة من آراء و أفكار الدول الموقعة على إتفاق الشراكة رغم تباين المستويات الإقتصادية و الإجتماعية .

– جلب الاستثمارات الأجنبية للدول النامية عن طريق تأهيل القطاعات الإنتاجية بما يناسب معايير التنافس .

– تعتبر التكلفة هي الجانب المهم فكلما كانت متوزانة كلما حققت مصلحة الدول المنضمة تحت لواء الشراكة .

[1] د شاوي شافية ،الشراكة الأورومتوسطية محاضرة بجامعة باجي مختار ، نفس المرجع

– عمل المؤسسات الاقتصادية على الحفاظ على توازنها و استغلال مواردها الاقتصادية أحسن استغلال من خلال تقليص تكاليف الإنتاج و رفع قدرتها التنافسية .

- المبادرة لتقديم الحوافز المالية لرفع مستوى البنية التحتية لأن جميع المجالات بحاجة إلى ركائز وأسس تدعمها لانطلاقتها الأولى .[1]

– ضرورة المحافظة على السلم و الأمن و الاستقرار السياسي و الاقتصادي لأن هذه العوامل تضمن تدفق الاستثمارات الأجنبية .

– توفير منظومة تشريعية ملائمة لاستقبال الأجانب و توفير كل الظروف و الشروط القانونية التي تحميهم و تسهل لهم التعامل داخل الدول المنضمة للشراكة دون الإخلال بمصالح هذه الدول .[2]

– آثار التطور التكنولوجي للدول المنخرطة في الشراكة و ضرورة مشاركة الدول

المتطورة على الدول الأقل تطورا و منحها من خبرتها وكفاءتها وهذا ما يضمن

التكامل بين دول المجموعة .

الفرع الثالث: مميزات الشراكة الأورومتوسطية

– تعد الشراكة وسيلة تنظيم للعلاقات بين الدول وهذه العملية تتطلب عدة مميزات نذكر منها ما يلي:

– التعاون والتقارب حيث أنه لابد للأطراف المتعاقدة الإتفاق حول كل البنود الخاصة بخدمة مصلحة الطرفين المتعاقدين.

– ضرورة وجود التكافؤ وتوازن المصالح بين الأطراف المتعاقدة.

[1]– د شاوي شافية الشراكة الأورومتوسطية محاضرة بجامعة باجي مختار ،نفس المرجع .

[2]د.لمياء حروش ، محاضرة الشراكة الأورومتوسطية، نفس المرجع .

- توافر مصلحة دائمة ومشتركة.

- العزم على تحقيق الأهداف المشتركة.

- وجود إتفاق طويل أو متوسط المدى بين الطرفين.

- ليس بالضرورة أن تكون الشراكة رأسمال بل يمكن أن تكون تقديم خبرة أو تطور تكنولوجي أو معرفي.

- لا بد أن يتفق الطرفان على كيفية تسيير المشروع في الإدارة (إدارة مشتركة) لضمان تحقيق الأهداف المرجوة .[1]

المبحث الثاني : مكاسب إتفاق الشراكة الأورومتوسطية

المطلب الأول : أهداف الشراكة الأورومتوسطية

إن الإتحاد الأوروبي يسعى من خلال هذه الشراكة إلى تحقيق بعض الأهداف و المتمثلة أساسا في توفير مجالات أوسع للصادرات الأوروبية بكافة أنواعها سلعا وخدمات ورأسمال.

-الفرع الأول : أهداف الشراكة الأورومتوسطية بالنسبة للدول الأوروبية

- توسيع منطقة نفوذ مجموعة الدول الأوروبية لتشمل دول حوض المتوسط في جنوبه و شرقه .

- محاولة أوروبا فرض نفسها و استقلاليتها عن الولايات المتحدة الأمريكية التي انفردت وحدها بقيادة العالم و بمشروعها الشرق أوسطي ، الذي لا يراعي المصالح الأوروبية .

- التقليل من معدلات الهجرة غير المرغوب فيها و الزاحفة من دول جنوب المتوسط و الحد من آثارها السلبية المنعكسة على الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية .

- الحاجة إلى اقتحام أسواق جديدة في جنوب و شرق المتوسط .

[1]– د.لمياء حروش، محاضرة الشراكة الأورومتوسطية، نفس المرجع

– العمل على توفير عوامل الاستقرار في المنطقة المتوسطية و ذلك من خلال تحسن مستويات المعيشة فيها و تشجيع الإصلاح الاقتصادي لبلوغ أهداف التنمية المنشودة .

– ضرورة إيجاد حلول للتغلب على النمو الديمغرافي في دول الجنوب .

–دعم و تشجيع الإصلاح السياسي و احترام حقوق الإنسان و حرية التعبير و دعم سبل التعاون بين دول الإتحاد الأوروبي و دول جنوب المتوسط في مجالات البيئة ، الطاقة و الاستثمار. [1]

الفرع الثاني : أهداف الشراكة الأورومتوسطية بالنسبة لدول جنوب و شرق آسيا .[2]

– عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المتعاقدة .

– وضع حوار أورومتوسطي سياسي يرتكز على احترام أسس الديمقراطية

و حقوق الإنسان و تقوية علاقات حسن الجوار و تقريب شعوب المنطقة .

– تعتبر الشراكة الأكثر شمولا من اتفاقيات التعاون الاقتصادي الموقعة في السبعينات

حيث تشمل جميع جوانب العلاقات بين الدول المتوسطية و الإتحاد الأوربي

(السياسية ، الاقتصادية ، الثقافية والاجتماعية) .

– مبدأ المعاملة بالمثل، فلم تعد المزايا التجارية تمنح من طرف واحد فقط وهو الإتحاد الأوروبي بل وأصبحت مطلوبة من كلا الطرفين، إلا أنه سيكون بالتدرج بالنسبة للدول المتوسطية لغاية الوصول إلى إقامة منطقة تجارة حرة.

– يتوقف عمق ومتانة التعاون بين الإتحاد الأوروبي والدول المتوسطية على إلتزام هذه الأخيرة باحترام حقوق الإنسان والتعددية والديمقراطية وكذا تطبيقها لبرامج التصحيح الاقتصادي.

---

[1]– د. شاوي شافية ، الشراكة الأورومتوسطية محاضرة بجامعة باجي مختار ، نفس المرجع.

[2]– د.لمياء حروش ، محاضرة الشراكة الأورومتوسطية، نفس المرجع .

– فتح مجالات أوسع للتعاون في المنطقتين بين رجال الأعمال، والصناعيين، والجامعات ومراكز البحث العلمي والتدريب ...إلخ.

– الموافقة على مبدأ تراكمية المنشأ وتشجيع إقامة تجمعات اقتصادية بين دول المتوسط

– التزام الدول المتوسطية بتحرير تجارتها الخارجية، وحماية حقوق الملكية الفكرية

و تحرير قطاع الخدمات والمدفوعات، ومعالجة سياسة الإغراق بشكل يتوافق مع إجراءات المنظمة العالمية للتجارة .

الفرع الثالث: أهداف الشراكة الأورومتوسطية بالنسبة للجزائر[1]

– طموح الجزائر في التوصل إلى شروط تجارية أفضل مع الإتحاد الأوروبي من أجل تنمية صادراتها والدخول دول إلى أسواق الإتحاد الأوروبي ،عن طريق إلغاء العوائق الغير تعريفية، وتخفيض الرسوم الجمركية والتخفيف من وطأة التشدد الأوروبي فيما يخص المعايير والمواصفات التقنية الواجب توفرها للدخول إلى السوق الأوروبية.

– دخول الجزائر في اتفاقية الشراكة يساعدها على تعزيز موقعها ضمن المجموعة المتوسطية ويمكنها من دعم برنامج الإصلاح الاقتصادي، والاستفادة من المساعدات المالية التي تمنحها أطراف الشراكة.

– يشكل اتفاق الشراكة للجزائر عامل جذب للاستثمارات الأوروبية المباشرة، وزيادة معدل النمو الاقتصادي.

– يساهم اتفاق الشراكة في إضفاء نوع من المصداقية للسياسات الاقتصادية في الجزائر، لتوظيفها إقليميا ودوليا خاصة في دعم موقف الجزائر في مفاوضات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة .

[1]- ولد بومعزة صونيا، دراسة تقييمية للشراكة الاقتصادية الجزائرية – الأوروبية وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري 2005 إلى 2014،مقال نشر في مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3،العدد15 ،ص31 .

– يعتبر الإتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول للجزائر، حيث أن ثلثي المبادلات التجارية للجزائر تتم مع دوله، ولذلك يشكل اتفاق الشراكة إطارا مهما لتحسين هيكل المبادلات التجارية الجزائرية وتحسين كفاءة قطاع الإنتاج .[1]

المطلب الثاني: العلاقات الاقتصادية بين الجزائر والاتحاد الأوربي من التعاون إلى الشراكة

ارتبطت الجزائر رسميا باتفاق للتعاون الاقتصادي مع المجموعة الأوروبية منذسنة1976ودام هذا الارتباط مدة 20 سنة مدعما ببروتوكولات مالية تتجدد كل خمس سنوات إلى غاية سنة 1995تاريخ انطلاق مسار برشلونة للشراكة الأورو– متوسطية .

حيث تقدمت دول أوروبا بمشروع جديد للعلاقات بينها وبين دول المتوسط ومن بينها الجزائر أخذ شكل" اتفاق مشاركة"، حيث انطلقت المفاوضات الرسمية بين الطرفين الجزائري والأوروبي في مارس1997، ولكن بسبب إختلاف وجهات النظر حول كيفية معالجة الملفات المهمة تم تجميد هذه المفاوضات لتستأنف من جديد في19ديسمبر 2001 وظلت المفاوضات سارية المفعول إلى أن وقعت الجزائر اتفاق شراكة مع الإتحاد الأوروبي في22 أفريل 2002 وبهذا تكون الدولة السابعة عربيا والثالثة مغربياً، التي تبرم هذا النوع من عقد الشراكة والذي دخل حيز التنفيذ سنة2005 .[2]

الفرع الأول: العلاقات الأورو–جزائرية في إطار التعاون الشامل

أخذت الجزائر حيزا واسعا في اهتمامات دول الإتحاد الأوروبي لوراثة المرحلة الاستعمارية التي وضعت الاقتصاد الجزائري في ارتباط مباشر مع الاقتصاد الفرنسي، وبالتالي مع الاقتصادات الأوروبية هذا الارتباط الذي منح الجزائر أفضليات جمركية لصادراتها نحو المجموعة الأوروبية.

[1]– ولد بومعزة صونيا، دراسة تقييمية للشراكة الاقتصادية الجزائرية – الأوروبية وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري نفس المرجع ص31.

[2]– فتح الله ولعلو، الاقتصاد العربي و المجموعة الأوروبية نفس المرجع ، ص99 .

لكن بعد نهاية الستينات قررت بعض الدول الأوروبية وخاصة إيطاليا بشكل فردي رفض متابعة منح الأفضليات للموارد الزراعية الجزائرية، مما دفع الجزائر لفتح مفاوضات مع دول الاتحاد الأوروبي انطلاقا من سنة 1972 قصد الوصول إلى اتفاق في إطار السياسة المتوسطية الجديدة للمجموعة الاقتصادية .[1]

أولا :الإطار العام لاتفاقية التعاون

1-مضمون اتفاق التعاون :

جاء في اتفاقية التعاون بين الجزائر والمجموعة الأوربية أن الهدف منها هو تعزيز التعاون الشامل بين الطرفين المتعاقدين ، بغرض الإسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتقوية العلاقات بينهم، وضمن هذا الاتفاق تلتزم الدول المغاربية (تونس، المغرب، الجزائر) بقاعدة الدولة الأولى بالرعاية دون الالتزام بمبدأ المعاملة بالمثل، كما تلتزم بتطبيق قاعدة
المعاملة الوطنية التي تنص عليها المادة 03 من إتفاقيات GATT .[2]

ومن جهة أخرى يسمح لها أن تفرض رسوم جمركية أو رسوماً مماثلة أو فرض قيود إذا ما تطلبتها احتياجات التنمية العامة، وتجيز الاتفاقيات تطبيق ما تتضمنه المادة 06 من إتفاقيات GATT بشأن مقاومة الإغراق، والهدف النهائي من كل هذا هو تحرير المبادلات بين الطرفين .

2- الجانب التجاري في إطار اتفاقية التعاون :

أولت اتفاقية التعاون أهمية كبيرة للجانب التجاري، وقد هدف الاتفاق التجاري الموقع بين الجزائر والمجموعة الأوروبية في 1976/04/26 إلى النهوض بالتبادل التجاري بين الجانبين والعمل على تحقيق التوازن في المبادلات التجارية ، ويتم تحقيق ذلك من خلال التخفيضات في التعريفة

[1] -مروش يوسف،اتفاقية الشراكة الاورومتوسطية،مرجع سابق،ص44.

[2] - "الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة ، عقدت في تشرين الأول/ أكتوبر 1947 م، بين عدد من البلدان تستهدف التخفيف من قيود التجارة الدولية و بخاصة القيود الكمية مثل تحديد كمية السلعة المستوردة وهو ما يعرف بنظام الحصص وقد تضمنت خفض الرسوم الجمركية على عدد من السلع."

الجمركية لمجموعة من المنتجات بغرض تشجيع الصادرات الجزائرية، ويميز الاتفاق في أحكامه بين المنتجات الصناعية والمنتجات الزراعية على النحو التالي:

أ- بالنسبة للمنتجات الصناعية والمواد الأولية :

يسمح الاتفاق بدخول المواد الأولية والمنتجات الصناعية ذات الأصل المغاربي إلى أسواق المجموعة الاقتصادية الأوربية من دون قيود كمية وينطبق ذلك على كل من المنتجات الصناعية الجزائرية ماعدا عدد محدد منها كما جاء في نص المادة 09 من الاتفاق .[1]

وذلك من خلال الإعفاء من الحقوق الجمركية أو الرسوم المماثلة الأخرى .

أما المواد الأولية والتي تمثل أغلب الصادرات الجزائرية فقد كانت تدخل السوق الأوربية معفية من كل الحقوق بموجب نظام التفضيلات المعمم .

فكان تأثيرها محدود للغاية لا يغطي سوى 6% -8 % من الصادرات الاجمالية .[2]

لأن أغلبية الصادرات الجزائرية مشكلة من البترول والغاز، وهذه الأخيرة تدخل سوق المجموعة الأوروبية معفية من الرسوم الجمركية والحقوق المماثلة .

ب- بالنسبة للمنتجات الزراعية :

تضمن الاتفاق تخفيضا للحقوق الجمركية، مثال ذلك تخفيض 80 % من الرسوم الجمركية المفروضة على الخضر والفواكه الجزائرية المصدرة إلى أوروبا، وكذلك تحديد سقف سنوي لدخول بعض المنتجات الزراعية .

3- الجانب التقني والمالي :

اتسم اتفاق التعاون بالطابع التجاري المدعم ببروتوكولات مالية متجددة كل خمس سنوات والتي بلغ عددها أربعة بروتوكولات، هدفت إلى تمويل مختلف المشاريع الاقتصادية والاجتماعية المدرجة ضمن التعاون الاقتصادي والتقني، حيث استفادت الجزائر من مبلغ إجمالي قد ره 949 مليون

[1] – صباح الشنايت ، الشراكة الأورو - متوسطية.،انعكاستها المحتملة على الأقطار العربية – حالة دول المغرب العربي نفس المرجع ، ص 244 .

[2] – فتح الله ولعلو ، الاقتصاد العربي و المجموعة الأوروبية نفس المرجع ، ص 118 .

إيكو ECU خلال الفترة 1996-1978 منها ما هو في شكل إعانة مالية من المجموعة الاقتصادية الأوروبية، ومنها ما هو في شكل قروض ممنوحة من البنك الأوربي للاستثمار بشروط تفصيلية ومعدلات فائدة ميسرة في حدود 1 % ومدة تسديد طويلة الأجل تصل إلى 40 سنة. وقد تم تخصيص 60 % من إجمالي المبالغ المالية الممنوحة لتمويل المشاريع المتعلقة بالبنيات التحتية، و 11 % لتمويل المشاريع الخاصة بقطاع المياه والري، في حين وزعت المبالغ الباقية لتمويل مشاريع اقتصادية واجتماعية أخرى مثل الصناعة والزراعة والتعليم .

الفرع الثاني : تقييم التعاون الاقتصادي والمالي في إطار السياسة المتوسطية الشاملة والمتجددة

1- تقييم التعاون التجاري :

أصلا ركز اتفاق التعاون المبرم بين الجزائر والمجموعة الأوربية سنة 1976 في جانبه التجاري على الصادرات من أصل زراعي والمنتوجات الصناعية والمواد الأولية ، وذلك باستفادتها من النظام التفضيلي الذي سرعان ما تم التخلي عنه بسبب السياسة الفلاحية المشتركة للمجموعة الأوربية بالإضافة إلى القيود التي وضعتها المجموعة الاقتصادية على الواردات الزراعية مثل الأسعار المرجعية التي تحددها المجموعة الأوربية كل سنة للمواد الزراعية ذات الحساسية الكبرى بالنسبة للمنتوجات الأوربية بهدف حمايتها ، بالاضافة إلى التوقيتات الزمنية التي وضعتها المجموعة الأوربية والتي من خلالها تمنح تسهيلات جمركية وتجارية للسلع الفلاحية المتوسطية، وهو ما لم يخدم الدول المتوسطية عامة نظرا لتقارب مواسم الإنتاج بينهم وبين الاتحاد الأوربي .[1]

هذه القيود السابقة أثرت سلبا على مجمل اقتصاديات الدول المتوسطية وذلك بزيادة العجز في الموازين التجارية ما عدا الجزائر التي تحسن رصيدها التجاري خصوصا في الفترة ما بين1985-1988 وذلك بسبب سياسة التقليل من الواردات التي انتهجتها السلطات آنذاك لقلة الموارد المالية الناتجة عن قلة المداخيل من الصادرات الهيدروكربونية ولانخفاض أسعار البترول في منتصف الثمانينات، لأن المنتجات الطاقوية تمثل حصة الأسد في هيكل الصادرات الجزائرية إلى أوربا، وهو ما يعني أن الجزائر بلد أحادي التصدير، وهذا يدل على هشاشة تأثير الاتفاقية

[1] – مروش يوسف،، الشراكة الأورو - متوسطية.،انعكاستها المحتملة على الأقطار العربية – حالة دول المغرب العربي نفس المرجع ، ص 48 .

المنعقدة بين الجزائر والمجموعة الاقتصادية الأوربية في جانبها المتعلق بالقطاع الفلاحي وهو الجانب الأساسي لضعف القطاع الزراعي الجزائري الذي لن يستطيع حتى ضمان احتياجات السوق المحلية من مختلف المنتجات الزراعية .[1]

2- تقييم التعاون المالي والتقني :

إن المتمعن في البروتوكولات المالية الأربعة المدعمة للتعاون المالي الأوروبي الجزائري يلاحظ أن معظم المساهمة الأوربية تستند على قروض البنك الأوربي للاستثمار على حساب جانب الهبات و الإعلانات مما زاد من مشكل المديونية، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول 01.03 : مساعدات الإتحاد الأوروبي للجزائر وفقا للبروتوكولات الأربعة للفترة (1978-1996)

البرتوكول	المبالغ المخصصة	المدفوعات	نسبة المدفوعات إلى إجمالي المخصصات
البرتوكول الأول 1978-1981	114	97	% 83
البرتوكول الثاني 1981-1986	151	92	%65
البروتوكول الثالث 1986-1991	239	38	% 16
البرتوكول الرابع 1991-1996	350	35	%10

المصدر : اللجنة الأوروبية

http //.deldza-cec.eu.int/fr/uealgerie/accoerd d'association .htm, date de consultation 13/03/2019,14h50 .

من خلال الجدول نلاحظ انخفاضا متتاليا في نسب ما تم تخصيصه للجزائر خلال البروتوكولات الأربعة وذلك راجع لانخفاض في عملية تسديد القروض الممنوحة من قبل

البنك الأوربي للاستثمار، حيث لم تبلغ نسبة التسديد الفعلية خلال هذه الفترة سوى 40 %

[1] – قليش عبد الله ، أثر الشراكة الأورو جزائرية على تنافسية الاقتصاد الجزائري، مجلة علوم إنسانية (إلكترونية) ،العدد 29 ، جويلية 2006 ص 240 .

من إجمالي هذه القروض .

ويعود سبب ضعف نسبة التسديد وعدم كفاية هذه المساعدات إلى مجموعة من العوامل منها:

– البيروقراطية في تسيير الإجراءات الإدارية الخاصة بالمساعدات على مستوى المجموعة الأوربية إضافة إلى نقص التأطير لدى موظفي المجلس الأوروبي.

– تباطؤ الجزائر في تنفيذ المشاريع حسب الرزنامة الزمنية المحددة، وعدم الالتزام ببعض الشروط المرتبطة بمنح المساعدات كشرط إبرام عقود شراء سلع معينة.

– انضمام دول أوربا الجنوبية إسبانيا، اليونان، البرتغال ودول أوربا الشرقية بعد تفكك المعسكر الاشتراكي للمجموعة ومنحها مساعدات مباشرة.

بهذا أكدت اتفاقية التعاون المبرمة بين المجموعة الاقتصادية الأوربية و الجزائر ضعف الدور الأوربي في مساعدة الجزائر على تأهيل اقتصادها، لأنها لم تؤدي إلى نتائج ملحوظة في الاقتصاد الجزائري، كما أن أغلب اقتصاديات الدول المتوسطية عرفت تراجعا في ميزان مدفوعاتها ، وتدهور في الأوضاع الاجتماعية وظهور مشاكل على مختلف الأصعدة، جعلت من المجموعة الأوربية تحاول احتواء هذه المشاكل وتطرح مفهوما جديدا تبني عليه العلاقات بين الطرفين، وهذا ما جاء في المعالم الأساسية لندوة برشلونة 1995 .[1]

خلاصة :

إن عملية برشلونة تعتبر مبادرة فريدة من نوعها لأنها وضعت لبنات لعلاقات إقليمية جديدة تمثل نقطة تحول في مستقبل العلاقات الأوروبية المتوسطية ضمن إعلان برشلونة الذي أسسه الشركاء الأورومتوسطيون بالإضافة إلى أنها إحدى المشاريع الخارجية المعروضة على الدول

[1] - قليش عبد الله ، أثر الشراكة الأورو جزائرية على تنافسية الاقتصاد الجزائري، ص40 نفس المرجع .

العربية المطلة على حوض البحر الأبيض المتوسط، و يعد الإتحاد الأوروبي المهندس والمحرك الرئيسي لها .

لهذا جاءت هذه الورقة لتبيان الجوانب الأساسية التي ركزت عليها هذه الشراكة، والأهداف الحقيقية التي يسعى أطرافها لتحقيقها غير تلك الأهداف المثالية التي يتم الترويج لها بصورة علنية .

الفصل الثاني

الشراكة الأورومتوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري

تمهيد:

شهد العالم الحديث دفعة قوية نحو اقتصاد السوق وما ينتج عنه من خوصصة المؤسسات الاقتصادية و تحرير الأسعار و المبادلات التجارية و تحرير سعر الصرف وإدماج التعديلات الهيكلية الصحيحة بما يناسب الآراء السائدة عالميا و التي تجعل من الليبرالية مذهبا و العولمة وسيلة و غاية، ومن أهم المؤسسات الدولية البنك العالمي، المنظمة العالمية للتجارة و صندوق النقد الدولي ركائز و دعائم لها.

و مما لاشك فيه أن تسابق الأحداث و تفاقم التكتلات الإقليمية و ما يميزها من حصر تبادل المنفعة بين أعضائها دون سواهم هو ما أكد على مبادرة الجزائر إلى الانضمام لمنظمة التجارة العالمية . [1]

[1]– د. زعباط عبد الحميد ،الشراكة الأورومتوسطية و أثرها على الاقتصاد الجزائري– مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا – العدد الأول ص51 .

المبحث الأول: تأثير الشراكة الأورومتوسطية على الاقتصاد الجزائري

إن المبادلات التجارية المتعددة الأطراف سواء في إطار المنظمة العالمية للتجارة أو في إطار التكتلات الجهوية تسعى إلى تحقيق التقدم والرفاهية الاقتصادية.

وبهذا الصدد ظلت الجزائر بعيدة كل البعد عن كل هذه التكتلات الدولية وفيما يلي سنتطرق إلى إتفاقية الجزائر مع الإتحاد الأوروبي و مدى تأثيرها على الاقتصاد الجزائري.

المطلب الأول: اتفاقية الشراكة الأوروبية الجزائرية

تبنى الاتحاد الأوربي مفهوما جديدا في علاقته مع الدول المتوسطية، حيث حلّ مفهوم االشراكة بدلا عن مفهوم التعاون، وتُعدّ الجزائر آخر الدول المغاربية الموقعة على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي بعد مفاوضات طويلة اتسمت بالفتور أحيانا وبالانقطاع أحيانا أخرى، لتنتهي بالتوقيع الفعلي على الاتفاقية يوم 2002/04/22 بمدينة فالونسيا الاسبانية والتي دخلت حيز التنفيذ ابتداء من الفاتح سبتمبر 2005 .[1]

– مسار المفاوضات الأورو– جزائرية لعقد اتفاق الشراكة .[2]

- الفرع الأول : بداية المفاوضات 1994–1997

بادرت الدول الأوروبية بعرض إبرام اتفاقيات شراكة تجاه دول المغرب العربي لقطع الطريق أمام الولايات المتحدة الأمريكية التي طرحت آنذاك المشروع الشرق أوسطي، وفي سنة 1994 عقدت الجزائر أول لقاء مع وفد الاتحاد الأوربي بالجزائر لتبادل وجهات النظر حول المحاور الأساسية لمستقبل المفاوضات والمنهجية الواجب إتباعها في ذلك، وهو الأمر الذي أدى إلى تكوين ست ورشات تعالج القضايا التالية: الزراعة ،الصناعة ،الخدمات والتعاون

(الاقتصادي، المالي، التعاون الاجتماعي والثقافي) .

---

[1]- صباح شنايت،، الشراكة الأورو - متوسطية.،انعكاستها المحتملة على الأقطار العربية – حالة دول المغرب العربي

نفس المرجع ،ص 42 .

[2]- هاني حبيب، الشراكة الأورو- متوسطية مالها وما عليها، دار الفكر، سوريا، 2003 ، ص48

وخلال هذه الفترة جاء إعلان برشلونة حيث لعبت الجزائر دورا هاما في المناقشات التحضيرية لهذا المؤتمر رغم العزلة السياسية التي كانت تعاني منها بسبب الأزمة الداخلية، وفي مطلع سنة 1997 توقفت أعمال الورشات السابقة نتيجة اختلاف وجهات النظر في كيفية معالجة الملفات الاقتصادية.

الفرع الثاني : عودة المفاوضات 1997-2001

في مارس 1997 ببروكسل عادت المفاوضات بين الطرفين الأوروبي والجزائري على شكل جولات حتى شهر ماي من نفس السنة لكن دون أن تخرج بنتائج ، وتوقفت للمرة الثانية لمدة03 سنوات، ذلك لأن الاتحاد الأوروبي لم يوافق على مبدأ خصوصية اقتصاد الجزائر ولا على بنية تجارتها الخارجية والتي تعتمد أغلبها على المحروقات.

وبتاريخ 17 أفريل 2000 استأنفت المفاوضات بتحفيز من الطرف الجزائري، و إتسمت بسرعة انعقادها حيث تم عقد 14 جولة مفاوضات إلى غاية انتهائها في 05 ديسمبر 2001 .

الفرع الثالث : نهاية المفاوضات وإبرام عقد الشراكة[1]

عقب إنتهاء جولات المفاوضات والتي بلغت 17 جولة، تم تنازل الجزائر على مبدأ خصوصية الاقتصاد، و بالمقابل قبل الطرف الأوروبي إدراج مسألتي حرية تنقل الأشخاص ومكافحة الإرهاب ضمن إطار المفاوضات، وبالتالي تم التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي يوم 19 ديسمبر 2001 بمقر اللجنة الأوربية ببروكسل، والتوقيع الرسمي عليه في 22أفريل 2002 بمدينة فالنسيا الاسبانية من طرف عبد العزيز بلخادم وزير الخارجية الجزائري آنذاك و Chris Patten وأيضا وزراء خارجية الاتحاد الأوربي، بحضور رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة، على هامش الندوة الخاصة لوزراء خارجية الدول المتوسطية، وقد قامت الحكومة الجزائرية تحسبا لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ تنصيب لجنة وزارية دائمة لمتابعة حسن تطبيق الاتفاق وكذا دعم إجراءات الرقابة التنافسية وجمع المعلومات الإحصائية، وقبل دخول الاتفاق حيز التنفيذ في01 سبتمبر 2005 ،

[1] هاني حبيب، الشراكة الأورو- متوسطية مالها وما عليها ، ص 48 نفس المرجع

تمت المصادقة عليه من طرف البرلمان الأوربي كما تمت المصادقة عليه من طرف المجلس الشعبي الوطني الجزائري بتاريخ 14 مارس 2005 .

المطلب الثاني: خلفية إتفاق الشراكة بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي

– إن إتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي يندرج ضمن إعلان برشلونة لسنة 1995 والذي يهدف إلى إنشاء منطقة تبادل حر بين الاتحاد الأوروبي و دول البحر الأبيض المتوسط .

– تعتبر نسبة 52 %من أبرز التعاملات التجارية بين الاتحاد الأوروبي و دول البحر الأبيض المتوسط و الذي أصبح يتطلع إلى توسيع أسواقه و مجاراة المنافسة للتكتلات

الدولية في حين لا تمثل تجارة المتوسطية الإقليمية سوى نسبة 05 % .[1]

– ونظرا للموقع الجغرافي المتميز للجزائر وكونها مستعمرة فرنسية سابقة كل هذا يؤهلها ويعطيها نفوذا بين دول البحر الأبيض المتوسط مما يعطيها فرص للشراكة مع الإتحاد الأوروبي .

– لعل من أهم الأسباب التي دفعت الجزائر لتوقيع اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي هي الأزمات الاقتصادية المتعددة من تفاقم البطالة و المديونية الخارجية و ضعف الإنتاج و تأخر إلتحاقها بركب التكنولوجيا وندرة مصادر التمويل و الاستثمار المحلي و الأجنبي رغم ما تحتويه من فرص الاستثمار في عدة مجالات: صناعية، زراعية و خدماتية.

– ومما لا شك فيه أن المصالح الاقتصادية المتبادلة هي من أهم العوامل التي أدت لتوقيع الشراكة تدل على إقامة تعاون في جميع المجالات وهو ما نصت علية ديباجة الاتفاق حيث أرجعته إلى:

– الروابط التاريخية والمبادئ المشتركة والرغبة في الاستمرار لتبادل الامتيازات والمصالح.

[1]– بلقاسم زايري ،دربال عبد القادر ، تأثير منطقة التبادل الأورومتوسطية على أداء و تأهيل القطاع الصناعي في الجزائر ،2002 ، ص39 .

– تشجيع شراكة قائمة على المبادرة الخاصة ما ينتج عنه توفر جو ملائم لتطور العلاقات الاقتصادية والتجارية مما يشجع الاستثمار في الجزائر ويدعمها ويسرع إستفادتها من التكنولوجية ويعيد ترميم اقتصادها.

– بناء حوار وتعاون في المجالات الاقتصادية، الثقافية، التكنولوجية، الإجتماعية ... إلخ

– محاولة خلق التناسب في التنمية الاجتماعية والاقتصادية بين الجزائر والإتحاد الأوروبي

– احترام مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان كما نص عليه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

– خلق مناخ ملائم للحوار السياسي والأمني حول المسائل ذات المصلحة المشتركة و يحفز على الاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط .[1]

الفرع الأول: محتوى إتفاق الشراكة بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي

إن إتفاق التعاون الذي يحكم العلاقة بين الإتحاد الأوروبي و الجزائر تم التوقيع عليه سنة 1976، هذا الإتفاق ذو طابع تجاري مدعما ببروتوكولات مالية تتجدد بصورة دورية كل 05 سنوات ، و الهدف منه ترقية المبادلات بين الجزائر و السوق الأوروبية و رفع حجم نمو التجارة الخارجية و تحسين شروط دخول السلع الجزائرية إلى السوق الأوروبية ،

و كان هذا الإتفاق ينطوي تحت (النهج العالمي للبحر المتوسط) التي وضعها الإتحاد الأوروبي سنة 1972 ، غير أن هذا الإتفاق كان يتسم بمنح تفضيلات تجارية في إتجاه واحد دون المعاملة بالمثل لم يكن معمولا به في إطار التوجهات الجديدة للسياسة الأوروبية المتوسطية المتجددة وكذا أحكام و إجراءات المنظمة العالمية للتجارة.

شاركت الجزائر في مؤتمر برشلونة سنة 1995 ووقعت على إعلانه الخاص بالشراكة الأورومتوسطية ، و في ظل هذه المعطيات بادرت الجزائر إلى بدء مفاوضتها مع الإتحاد الأوروبي منذ جوان 1996 من أجل إبرام إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي ، فعرفت هذه

[1]- mahrez hadjseyd, développement industriel de l'algerie ,l'ndustrie,2002 ,126 .

المفاوضات نوع من التأخير بسبب تمسك الجزائر بتأجيل موضوع التفكيك التدريجي للحقوق الجمركية من أجل حماية الإنتاج الوطني ، فمنذ سنة 1997 عرفت المفاوضات مسيرة طويلة (12 جولة) للوصول إلى إتفاق بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي و لعل أهم الأسباب التي وقفت أمام تجسيد هذا الإتفاق هي :

– التنازلات بخصوص الجانب الفلاحي والحقوق الجمركية، حركة رؤوس الأموال والمنافسة.

– الجانب الأمني، بالقضاء على الإرهاب والجريمة المنظمة .

طلب الحصول على مساعدات مالية لتحديث وعصرنة القطاع المالي والمصرفي،

وتوسيع إطار التعاون الإقتصادي ليشمل جوانب الإنتاج ولا يقتصر على جانب التبادل

فقط ينبغي أن تكون إجراءات رفع الحماية على الصناعة مدروسة وفق تواريخ مختلفة تأخذ بعين الإعتبار القطاعات الصناعية و بدلالة الحصص المالية (المخصصات) التي يقدمها الإتحاد الأوروبي من أجل إعادة تأهيل الجهاز الإنتاجي الوطني .[1]

– إن الغاية الأساسية من اتفاق الشراكة و الاتحاد الأوروبي هي فتح المجال للأسواق الجزائرية لعرض منتوجاتها الوطنية من جهة وإستقبال منتوجات أجنبية من جهة أخرى، وذلك عن طريق إقامة منطقة تبادل حر خلال فترة إنتقالية لمدة 12 سنة كحد أقصى ابتداء من دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ.

– و بالتنافس مع اتفاقياتGATT1994 و الاتفاقيات المتعددة الأطراف حول تجارة البضائع بإنشاء المنظمة العالمية للتجارة .

– هذا الإتفاق لا يقف في وجه إقامة إتحاد جمركي أو إنشاء منطقة تبادل حر في المنطقة شرط ألا يضر بالأنظمة الخاصة بإتفاق الشراكة و يتبنى هذا الإتفاق نفس البنود التي حددتها المنظمة العالمية للتجارة و التي مفادها الترخيص بإقامة تكتلات جهوية .

الفرع الثاني : بنود الاتفاقية

[1] أحمد هني إقتصاد الجزائر المستقلة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الثانية ، الجزائر ، 1993 ص 110 .

– إلغاء القيود الكمية و الإجراءات الروتينية على الصادرات و الواردات في المبادلات بين الجزائر و الشركاء عند بدء سريان هذا الإتفاق .

– لا يطبق أي قيد جديد من طرف الشركاء بعد سريان هذا الإتفاق .

– لا يطبق أي قيد جمركي جديد أو رسم على الصادرات والواردات بين الجزائر

و شركائها، كما أنه لا يمكن رفع ما هو مطبق أثناء بدء سريان الإتفاق.

–عند دخول الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة فإن الحقوق المطبقة على وارداتها من الشركاء ستكون مماثلة للمعدل المثبت لدى المنظمة العالمية للتجارة ، أو بمعدل أقل مما

هو مطبق أثناء الانضمام ، و إذا خفضت التعريفة بعد الانضمام فإن هذا المعدل هو المطبق

الفرع الثالث : الإنتاج الصناعي ، الزراعي وإنتاج الصيد و الإنتاج الزراعي المحول

أولا :الإنتاج الصناعي.

تمس المنتجات الأصلية للطرفين المتعاقدين الجزائر و الإتحاد الأوروبي، و المتعلقة بالفصول 25 إلى97 من المدونة المنسقة للإتحاد الأوروبي و التعريفة الجمركية الجزائرية بإستثناء المنتجات الواردة في الملحق.

فالإنتاج الصناعي الجزائري المستورد من الإتحاد الأوروبي معفى من جميع الحقوق الجمركية ومن الرسوم وكذلك من القيود الكمية . [1]

وتصنف المنتجات الصناعية التي تستوردها الجزائر من الإتحاد الأوروبي إلى ثلاثة أصناف:

1– الصنف الأول: من المنتجات (القائمة الواردة في الملحق2) فإن الحقوق الجمركية

[1] - Accord Euro- Mediterranean entre la république algerienne démocratique et populaire d'une part et , la commuauté européenne et ses états members, d'autre part ,art9,paragraphe2.

و الرسوم ذات الأثر المكافئ المطبقة تلغى عند سريان الإتفاق .

2-الصنف الثاني: من المنتجات ويتضمن قائمة المنتجات الواردة في الملحق 03 تلغى تدريجيا حسب الرزنامة التالية:

- تصبح الحقوق الجمركية والرسوم 80% من الحقوق الأساسية بعد سنتين من بدء سريان الإتفاق.

- تصبح الحقوق الجمركية والرسوم 70% من الحقوق الأساسية بعد ثلاث سنوات من بدء سريان الإتفاق.

- تصبح الحقوق الجمركية والرسوم 60% من الحقوق الأساسية بعد أربع سنوات من بدء سريان الإتفاق.

- تصبح الحقوق الجمركية والرسوم 40% من الحقوق الأساسية بعد خمس سنوات من بدء سريان الإتفاق.

- تصبح الحقوق الجمركية والرسوم 20% من الحقوق الأساسية بعد ست سنوات من بدء سريان الإتفاق.

- بعد سبع سنوات من بدء سريان الإتفاق تلغى الحقوق المتبقية.

3-الصنف الثالث: وتشمل المنتجات غير الواردة في الملحقين 2 و3، تلغى تدريجيا حسب الرزنامة التالية: [1]

- تصبح الحقوق الجمركية والرسوم 90% من الحقوق الأساسية بعد سنتين من بدء سريان الإتفاق.

تصبح الحقوق الجمركية والرسوم 80% من الحقوق الأساسية بعد ثلاث سنوات من بدء سريان الإتفاق.

[1] -Accord Euro- Mediterranean entre la republique algerienne démocratique et populaire art9,paragraphe2

تصبح الحقوق الجمركية والرسوم 70% من الحقوق الأساسية بعد أربع سنوات من بدء سريان الإتفاق.

تصبح الحقوق الجمركية والرسوم 60% من الحقوق الأساسية بعد خمس سنوات من بدء سريان الإتفاق .

تصبح الحقوق الجمركية والرسوم 50% من الحقوق الأساسية بعد ست سنوات من بدء سريان الإتفاق .

تصبح الحقوق الجمركية والرسوم 40% من الحقوق الأساسية بعد سبع سنوات من بدء سريان الإتفاق .

تصبح الحقوق الجمركية والرسوم 30% من الحقوق الأساسية بعد ثمان سنوات من بدء سريان الإتفاق .

تصبح الحقوق الجمركية والرسوم 20% من الحقوق الأساسية بعد تسع سنوات من بدء سريان الإتفاق .

تصبح الحقوق الجمركية والرسوم 10% من الحقوق الأساسية بعد عشر سنوات من بدء سريان الإتفاق .

تصبح الحقوق الجمركية والرسوم 5% من الحقوق الأساسية بعد إحدى عشر سنة من بدء سريان الإتفاق.

– من بعد إثنتا عشر سنة من بدء سريان الإتفاق تلغى الحقوق المتبقية .

بالنسبة للصنفين الثاني و الثالث فإن التخفيضات المتوقعة ينبغي أن تتم على أساس المعدل الفعلي المطبق حسب نص المادة 18 نص الإتفاق في 01 جانفي 2002 .

في حالة تعرض منتوج معين لصعوبات تقوم الجزائر بطلب مراجعة الرزنامة الخاصة بالصنفين الثاني و الثالث على ألا يتجاوز التمديد المدة القصوى للفترة الانتقالية .[1]

ثانيا: الإنتاج الزراعي وإنتاج الصيد والإنتاج الزراعي المحول.

و هو الإنتاج المستورد من أحد الطرفين الشركاء والجزائر من بعضهما البعض، و التي تتعلق بالفصول من 01 إلى 24 للمدونة المنسقة للجماعة و التعريفة الجمركية الجزائرية، بالإضافة إلى المنتوجات التي تم عدها الملحق 1 ، فقد إتفق على تحريرها تدريجيا و تقديم تنازلات تبادلية تحررت حركة رؤوس الأموال المتعلقة بالاستثمارات المباشرة و في الجزائر و كل ما يخص تصفية الشركات .

مراجعة الجزائر لقوانينها الداخلية فيما يخص الشق المتعلق بالإستثمارات ما يجعلها أكثر مرونة في التعامل مع القوانين الأجنبية الخاصة بالإستثمار.

إقامة التكتلات العلمية والفنية والتكنولوجية عن طريق:

- منح الأدمغة فرص للمساهمة باختراعاتهم ودراساتهم الحديثة وذلك بتثمين الموارد البشرية
- إستغلال الطاقات والقدرة الصناعية الجزائرية وتثمينها من أجل دفع عجلة التنمية.
- ضرورة ترقية الاستثمار المباشر والمشاركات الصناعية.
- أولوية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الحصول على الإستثمارات .
- منح الأفراد حق المشاركة في الإنتاج الوطني و الدولي .
- تأطير الدولة لفئات معينة قصد إعادة هيكلة القطاع الصناعي و برامج إعادة التأهيل لخلق جو تنافس شريف و عادل للمنتجات الجزائرية .[2]

المبحث الثاني: مكاسب الجزائر من إتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي

[1]– د. زعباط عبد الحميد ، الشراكة الأورومتوسطية و أثرها على الاقتصاد الجزائري، نفس المرجع، ص 53–59 .

[2] - Gérard Kebabdjian problèmes et en jeux de l'ouverture commercial euro- méditérranée , in FORUM des chefs d'entrprises quell développement pour l'Algerie 19 et 20 janvier 2002 pp 55-56 .

يعتبر إتفاق الشراكة الموقع عليه رسميا بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي في 22أفريل 2002 ينحدر من مبادرة برشلونة نوفمبر لسنة 1995 .

والذي جاء بأفكار جديدة تخدم العلاقات التجارية بين أوروبا و بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط عما كان سائدا في سنوات السبعينات، التي كانت مبنية أنذاك على أساس تفضيلي تمييزي لصالح بلدان البحر الأبيض المتوسط من أوروبا .

لقد كانت الأسواق الأوروبية مفتوحة أمام الصادرات الصناعية لبلدان البحر الأبيض المتوسط من غير حصولها على معاملة تبادلية مماثلة .

تطبيق إتفاق الألياف المتعددة الذي يخصص حصص صادرات البلدان الأخرى من النسيج والملابس و الذي يعتبر حماية غير مباشرة لبلدان البحر الأبيض المتوسط من منافسة المنتجين الآخرين .

المطلب الأول : أثر المكاسب على الاقتصاد الجزائري[1]

– وجود تغيير جوهري في إتفاقيةGATT لجولة الأوروغواي، لقد إتفقت على التفكيك التدريجي لإتفاق الألياف المتعددة ، و هو ما يعني إلغاء الميزة التفضيلية التي كانت تتمتع بها دول البحر الأبيض المتوسط .

– سيطرة النظام الليبرالي وتوجه أغلب دول العالم إلى تحرير تجارتها الخارجية واقتصادها بعد فشل النظام الاشتراكي، وسرعة انضمام هذه الدول إلى المنظمة العالمية للتجارة و مختلف التكتلات الإقليمية الكبرى.

– تخلي البلدان الأوروبية على مبدأ الميزة التفضيلية الممنوح لبلدان البحر الأبيض المتوسط

[1] - Gérard Kebabdjian problèmes et en jeux de l’ouverture commercial euro- méditérranée in FORUM des chefs d’entrprises quell développement pour l’Algerie 19 et 20 janvier 2002 pp 55-56 .

و استبداله بمبدأ التبادل الحر وعلى الميزة التبادلية وهو تطبيق لإتفاق برشلونة المتضمن تغيير أفكار سابقة و المتمثلة في فتح الحدود وإزالة الحواجز الجمركية وإعادة برمجة العلاقات بين الشمال والجنوب وفي إستراتيجيات التنمية .

– ظهور التكتلات الإقليمية الكبرى في العالم وانضمام معظم الدول لهذه التكتلات مما جعلها تسيطر على الاقتصاد العالمي.

و في هذا الصدد يمكننا الجزم بأن توقيع الجزائر على إتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي كان حاصل تحصيل الظروف الدولية أنذاك والمتمثلة في ضرورة دمج الجزائر في السوق الأوروبية و مواكباتها للتنمية الشاملة خوفا من أن يجرفها تيار التكتلات

الحاصلة أنذاك والتأثير على إقتصادها بالسلب.

– ضرورة تدعيم المؤسسات الجزائرية أمام المنافسة الأجنبية ومحاولة حمايتها من شأنه أن يمنحها تحسينا لأدائها وإكتساب فرص لتمويل الاستثمارات والاستفادة من التكنولوجيا الحديثة لتخدم السوق الوطنية .

– تغيير نظرة العالم الخارجي للجزائر لأنه سيعتبر كتأمين و ضمان من خطر الدولة ويشكل ضانا للاستقرار و الأمن في الجزائر مما يضمن جلب الاستثمارات الأجنبية .

– خلق التنافس من خلال تثمين الموارد البشرية وإعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري في المديين المتوسط والطويل من خلال:

– ضمان حصول المؤسسات الغير مفلسة على شهادة المطابقة وفقا للمواصفات الدولية ISO

وتطبيق إدارة الجودة الشاملة.

– تحديث و إدخال خوصصة القطاعات خاصة في القطاع المصرفي وفق المعايير المعمول بها .

– أخذ الخبرة من المؤسسات الأوروبية في شتى المجالات (تكنولوجيا ، تسيير ، تسويق) .

– القضاء على البيروقراطية من خلال توفير جو مناسب للاستثمار و منح القوانين مرونة أكبر للتعامل لتشجيع الإستثمار الأجنبي.

– الرفع من مستوى المعيشة بتوفير مناصب شغل جديدة.

– الرفع من مستوى الخدمات للوصول إلى رقي المجتمعات الأخرى.

– مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المشاركة في تطوير الحياة الاقتصادية .

– الاستفادة من الأفكار الجديدة للتسويق والتسيير مما يؤهل الجزائر للدخول إلى أسواق أجنبية برؤى متطورة تخدم السوق الجزائرية و الأجنبية على حد سواء .[1]

الفرع الأول : أثر المكاسب على القطاع الصناعي[2]

يعد القطاع الصناعي من أكثر القطاعات تأثيرا بدخول الإتفاقية حيز التنفيذ و التي تنص على إقامة منطقة تبادل حر للمنتوجات الصناعية عن طريق ميكانيزم التفكيك التدريجي للحواجز الجمركية المفروضة على عملية التبادل الانتقال من نظام تفضيلي قائم على أساس التنازلات من طرف واحد و المتمثل في الإتحاد الأوروبي إلى الوصول نحو اتفاق شراكة قائم على تكريس نظام التنازلات المتبادلة بين الطرفين أي بين اقتصاديات الدول الثمانية و العشرون المكونة للمجموعة الأوروبية مجتمعة و اقتصاد نامي منفرد .

تراجع و ركود القطاع الصناعي نتيجة عدم قدرة الجزائر على حماية أسواقها الداخلية

و **يعود هذا التراجع للأسباب التالية :**

سوء استعمال إمكانيات الإنتاج المتوفرة بالإضافة إلى تقادم الأجهزة الإنتاجية في بعض الصناعات .

---

[1]– د. زعباط عبد الحميد ، الشراكة الأورومتوسطية و أثرها على الاقتصاد الجزائري نفس المرجع ص61–65 .

[2]– كمال عياشي ، آثاروإنعكاسات الشراكة الجزائرية الأوروبية على القطاع الصناعي (مع تطبيق على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة) .

ضعف الطلب الوطني و انخفاض القدرة الشرائية للمستهلكين ، و منافسة السلع الأجنبية .

تدهور الوضعية المالية للمؤسسات العمومية .

العدد الهائل للعمال في بعض القطاعات الصناعية ، و ضعف الأجور الذي لا يحفز على خلق المرودية .

أولا : الآثار السلبية على القطاع الصناعي[1]

إن أثار تطبيق الشراكة الأورومتوسطية على القطاع الصناعي تختلف من صناعة إلى أخرى حسب درجة إنفاتحها و مستوى كفاءتها في الأداء.

– الجهاز الإنتاجي الصناعي ليست له القدرة التنافسية والحماية القصوى لمواجهة منطقة التبادل الحر المنشأة و التي سيكون عرضة لها إذا لم يتم تأهيل مؤسسات القطاع ، وهذا ما يستدعي عملية الإسراع في إعادة هيكلتها و تشجيعها للدخول في أسواق جديدة .

– يعد التناقض الحاصل في المزايا التفاضلية التي كانت تتمتع بها الصادرات الجزائرية اتجاه الإتحاد الأوروبي قبل إبرام عقد الشراكة كان من شأنه إحداث آثار سلبية عليها خاصة بما يتعلق بقدرتها على مواجهة المنتوجات المنافسة.

– فتح الإتحاد الأوروبي لأسواق جديدة حرة بالنسبة للمنتوجات الصناعية الجزائرية من جهة

و من جهة أخرى تقابلها منتوجات صناعية لأعضاء الإتحاد الأوروبي التي ستدخل في منافسة محلية معها .[2]

– تنافس السلع الجزائرية وبقية سلع لشركاء المتوسطيين و الدول المصنعة الجديدة على أسواق الإتحاد الأوروبي و استثماراته المباشرة .

---

[1]– كمال عياشي ، آثاروإنعكاسات الشراكة الجزائرية الأوروبية على القطاع الصناعي (مع تطبيق على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة) ، نفس المرجع .

[2]- مصطفى بودرامة ، الآثار المحتملة للشراكة الأورومتوسطية على الصناعة في الجزائر ص 431 ، نفس المرجع .

– انقلاب موازين المنافسة لصالح دول الإتحاد الأوروبي بسبب التوسع الحاصل و إلتزامهم بإصلاحات السوق و توفر البنية التحتية القوية ،و المستوى المتقدم في التصنيع و التعليم و العمالية الماهرة و الرخيصة .

– وجود عوائق غير مباشرة للصادرات الصناعية للجزائر نحو الإتحاد الأوروبي و المتمثلة في قواعد المنشأ و المشدد في تطبيقها بحيث تصل القيمة المضافة المحلية لبعض السلع إلى 80 % و هذا من الصعب تحقيقه في الجزائر .

– تعتبر معايير الصحة و السلامة المهنية و أيضا حماية البيئة من أكبر العوائق التي تستعملها الدولة الأوروبية .

ثانيا: الآثار الإيجابية على القطاع الصناعي

– الفائدة الاقتصادية الرئيسية المتوقعة من إتفاق الشراكة تتمثل في زيادة تدفق الإستثمارات الخارجية و خاصة المشاريع المشتركة من الشركات الأوروبية .[1]

– إنتقال التكنولوجيا إلى الدول المنضمة لإتفاق الشراكة ومنح فرص التشارك الإنتاجي مع الخارج (التصنيع لمصلحة الغير) ويمكن لهذا التشارك أن يقوم في قطاع الصناعات المصنعة .

– تتمتع الجزائر بتكلفة عمل لوحدة الإنتاج أقل من تلك التي في دول الإتحاد الأوروبي في مختلف فروع القطاعات الصناعية ، هذا الانخفاض النسبي في الأجور مقارنة بالإنتاجية يعد عاملا أساسيا لجذب الاستثمارات الأوروبية .

– إمكانية تحويل الديون إلى إستثمارت وفق ما رخص به نادي باريس في شهر جويلية من سنة 2000 بتحويل الديون إلى استثمارات ، حيث أدمج بنك للتحويل ضمن إتفاقيات إعادة الجدولة التي وقعت عليها الجزائر في سنة 1995 ،أبرمت الجزائر اتفاقيات ثنائية لتحويل

[1]– مصطفى بودرامة ، الآثار المحتملة للشراكة الأورومتوسطية على الصناعة في الجزائر نفس المرجع ص 430 -431

الديون مع إسبانيا ، إيطاليا ، فرنسا و بلجيكا (حيث تتضمن الاتفاقية مع إسبانيا في مارس 2002 مبلغ 40 مليون دولار في مرحلة أولى ، أما إيطاليا فإن اتفاقية جوان 2012 تحول جزءا من الديون إلى شكل قروض مساعدة لتمويل مشاريع تنموية اقتصادية، اجتماعية أما فرنسا فإن اتفاقية ديسمبر 2002 لتحويل المديونية تتضمن 60.9 مليون أورو) .

– تطوير الصناعة الجزائرية و ذلك من خلال المساعدات الأوروبية في ظل دعم

المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تعد العنصر الفعال في خلق مناصب الشغل .

الفرع الثاني: أثر المكاسب على القطاع الزراعي

إن القطاع الزراعي الجزائري ظل لسنوات عدية في منافسة شديدة حيث كان نشاطه يقتصر في الأسواق المحلية فقط ونادرا ما يواجه منافسة حقيقية، ولكن هذا الوضع لم يستمر

وخاصة في ظل النظام العالمي الجديد وإبرام اتفاقيات الشراكة مع الإتحاد الأوروبي الذي يعتمد على آليات السوق، والانضمام المرتقب إلى المنضمة العالمية للتجارة (OMC)

وهذا ما يعني إلغاء الرسوم الجمركية.

هذا الوضع الجديد سيجعل المؤسسات الزراعية الجزائرية في وضع تنافسي ضعيف على المستوى المحلي و أيضا على المستوى الدولي، مما يجعلها غير قادرة على الإنتاج والاستمرار.

أولا : المشاكل و الصعوبات التي يواجهها القطاع الزراعي في الجزائر

– نقص الدعم المالي و التقني الموجه للقطاع .

– النقائص المسجلة في مجال المكننة و إستعمال المخصبات .

– ضعف حماية الموارد و تنميتها .

– ضعف المردود.

عدم قدرة القطاع الزراعي على تلبية الطلب المحلي، والأمر الذي أدخله في دوامة التبعية الغذائية شبه الكلية للخارج .[1]

إن مسألة التحرير في القطاع الزراعي قد أثارت جدلا واسعا سنتطرق إليه فيما يلي :

1- التحرير الزراعي على المستوى الداخلي :

إن عملية التحرير الزراعي من خلال الإصلاحات الإقتصادية في القطاع الزراعي حيث كانت محل إهتمام بمسألة تحديث الزراعة في الجزائر و ذلك لتصبح قادرة على مجابهة المنافسة وتحسين الأمن الغذائي و كذلك تحسين وضعية اللاجئين .

و الجدير بالذكر بأن الإستراتيجيات المتبعة عقب تشخيص مؤسسات التمويل الدولية المتعلقة بأزمة القطاع الزراعي في الجزائر تمحورت حول زيادة الإنتاجية و الدخل في الريف عن طريق خروج الدولة من مجالات كانت توجه إليها الاستثمارات و العمل على سن قوانين جديدة تتعلق بخوصصة الأراضي ، والمشاكل التي كان يعاني منها القطاع نتيجة لإفراط الدولة في التدخل ، الأمر الذي عجل بصياغة إستراتيجية تحرير الأسواق ولأسعار المحاصيل الزراعية و التركيز على زيادة و تحسين المردود الزراعي باستخدام التكنولوجيا الجديدة .

2 - التحرير الزراعي على المستوى الخارجي :

نظرا لصعوبة المسألة المتعلقة بتحرير التبادلات الزراعية في المنطقة المتوسطية و ذلك لوجود تباين بين مصالح الضفتين ، فبلدان الإتحاد الأوروبي يطالبون بتحرير المنتجات

التي يملكون فيها ميزة تنافسية (كالفواكه و الخضر ، السمك ، الزهور و زيت الزيتون) ، وبالمقابل يرفضون تحرير الأسواق الزراعية التي لا يكون فيها مكاسب و التي يمكن أن ينتج عنها عجز غذائي هيكلي ذو أهمية بالغة (كمنتجات الحليب ، اللحوم ، الحبوب) .[2]

[1]- مصطفى بودرامة ، الآثار المحتملة للشراكة الأورومتوسطية على الصناعة في الجزائر نفس المرجع ، ص421 .

[2]- مصطفى بودرامة ، الآثار المحتملة للشراكة الأورومتوسطية على الصناعة في الجزائر نفس المرجع ص 421- 422.

ثانيا: الآثار الإيجابية على القطاع الزراعي

تتلخص الآثار الإيجابية للشراكة الأورومتوسطية على القطاع الزراعي فيما يلي:

– تحرير المبادلات التجارية الزراعية من شأنه إعطاء فرصة للجزائر لتصدير المنتجات التي فيها ميزة تنافسية مثل (التمور ، الطماطم ، الحمضيات ، لحوم الأغنام) ، وهذا يتطلب تحسين الإنتاج و تطويره للتغلغل إلى الأسواق الأوروبية .

–اشتداد المنافسة يشكل حافزا للجزائر لكي تعمل على رسم سياسات و برامج تطوير القطاع الزراعي و ذلك من خلال عصرنة أنظمة الإنتاج الفلاحي ، و تطوير هياكل الإنتاج من حيث كثافة رؤوس الأموال و مستوى التأهيل المهني و التأطير .

– توسيع فرصة التصدير و خاصة مع توفر الجودة في المنتجات الجزائرية .

– تطوير أنظمة الإنتاج الفلاحي و توسيع نطاق المكننة .[1]

المطلب الثاني : انعكاسات الشراكة الأورومتوسطية على الاقتصاد الجزائري

إن إتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي له بالغ الأهمية في مراحل التطور الاقتصادي الحاصل في البلاد بعد هذه الشراكة.

كما لا يفوتنا أن المؤسسات الإنتاجية ستواجه منافسة حادة نتيجة تطبيق آليات إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية التي تصادف السوق الأوروبية عند دخولها للأسواق المحلية وهذا ما سيؤدي حتما إلى خروج عدة مؤسسات إنتاجية من المنافسة لأنها لا تملك الشروط والمقومات الأساسية لمنافسة المؤسسات الأوروبية.

وسنتطرق فيما يلي إلى أهم انعكاسات الشراكة على الاقتصاد الجزائري.

الفرع الأول: التحرير التجاري

[1]–الكاملة هارون ، أثار إتفاق الشراكة الاورومتوسطية على القطاع الزراعي و على مؤسساته الصغيرة و المتوسطية في الجزائر ، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول إنعكاسات إتفاق الشراكة على الإقتصاد الجزائري و على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، جامعة فرحات عباس ، سطيف 13–14 نوفمبر 2006 ص 404–405 .

بناءا على القواعد العالمية للتجارة الحرة المصرحة في معاهدة 15 أفريل 1994 المؤسسة للمنظمة العالمية للتجارة ، نصت اتفاقية الشراكة الأوروبية في بابها الثاني على إجراءات حرية تنقل السلع و كيفيات تنظيم الإجراءات المتعلقة بإنشاء منطقة التجارة الحرة .[1]

حيث تتضمن القاعدة الأساسية لمنطقة التجارة الحرة في حرية تنقل السلع داخل الأسواق الأوروبية و الأسواق المتوسطية على حد سواء دون أي حواجز أو تمييز ، كما يجب على الطرفان أن يلتزما بتنفيذ هذا البند من الاتفاقية .[2]

و قد تضمنت الاتفاقية في جزئها الثاني المتعلق بحرية تنقل السلع **أربعة أنظمة تجارية:**

1-النظام الأول: و يتعلق بالمنتوجات الصناعية المحررة تماما للإستيراد، وهذا منذ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ ، حيث تخص هذه الفئة المعدات الصناعية التي تصنع محليا وهي تمثل ما يقارب 12 % كمتوسط إجمالي الواردات الآتية من أوروبا نحو دول جنوب المتوسط ، بالإضافة إلى ذلك فإن الرسوم الجمركية والضرائب المماثلة المفروضة عليها تلغى إبتداءا من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ .

إن دول جنوب المتوسط تقع تحت خيارات صناعية متعددة نتيجة التحرير الكامل والفوري لإستيراد هذه الفئة من المنتوجات في المدى المتوسط أو البعيد الذي قد تختلف النظرة إليه تحسبا للتطورات العلمية والتكنولوجية والصناعية مما يعطي هذه الدول الفرصة لتصنيع هذه المنتوجات محليا.

كما يؤثر التطور السريع دون حماية إلى كبح عملية الإنتاج الصناعي وتفاقم ظاهرة البطالة على حساب رأس المال.

2-النظام الثاني: ويتعلق بالمنتوجات الإقتصادية الآتية من السوق الأوروبية وفتح المجال لاستيرادها تدريجيا وهي، تضم المواد الأولية والمواد المصنعة الأوروبية والتي تصنع محليا

[1]- بعداش عبد الكريم ، حوشين كمال ، إنعكاسات التعاون الأورومتوسطي على الشركات العربية المتوسطية .

[2]- عمورة جمال ،دراسة تحليلية و تقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأورومتوسطية ص 408-409

وهي تمثل ما يقارب 80 % من إجمالي واردات دول جنوب المتوسط من الإتحاد الأوروبي، وهذه الأخيرة تخضع لتخفيضات سنوية متتالية على الرسوم و الضرائب الجمركية وفق جداول زمنية على 12 سنة مسايرة لخطة تكييف الصناعات على القدرات التنافسية الدولية والمحلية.[1]

وفي هذا الصدد يمكن للدول المنضمة للاتفاقية اللجوء إلى إجراءات احترازية تتمثل في الحماية الاستثنائية أو المؤقتة كما تنص عليها الاتفاقية.

3-النظام الثالث: ويتعلق بالمنتوجات الصناعية التي فرضت عليها ضريبة الإستيراد وهي الشق المتعلق بالمنتوجات الصناعية الزراعية والغذائية حيث أن الجزء الزراعي المتضمن الإنتاج الصناعي الزراعي تخضع تجارته الخاصة لهذه الضريبة والغاية المرجوة من هذا كله هي حماية الصناعة الأوروبية من منافسة الإنتاج الصناعي الزراعي الأجنبي.

سيؤثر هذا الإجراء سلبا على الصادرات الزراعية للدول الأعضاء مما سيعرقل تنمية وتطوير القطاع.

4-النظام الرابع: ويتعلق بالإنتاج الزراعي وقطاع الصيد البحري الذي يخضع لضغوطات سياسية تحول دون تقديمه تنازلات لتحرير تجارته.

كثرة القيود والإجراءات الإدارية كما نصت عليها الاتفاقية الخاصة بتحرير تجارة الخدمات.

الفرع الثاني: التعاون الاقتصادي.

لتقريب وجهات النظر والتوافق لتسهيل التقارب بين الإتحاد الأوروبي ودول البحر الأبيض المتوسط لابد من توفيق سياسات الدول المنضمة للشراكة.

ومن أبرز هذه السياسات التي تتعلق بالتقويم الهيكلي والتي تظهر آثارها من خلال المستوى الاقتصادي، وكل القطاعات التصديرية وأنشطة الإنتاج الأخرى.[2]

---

[1]– شريط عابد ، دراسة تحليلية لواقع و لآفاق الشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية ،أطروحة دكتوراه جامعة الجزائر ،2004/2003 ص 180 .

[2] – شريط عابد ، دراسة تحليلية لواقع و لآفاق الشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية، نفس المرجع ص 180– 181 .

– تطور السوق المحلي يتطلب إعادة تأهيل للقطاع الصناعي المتبع من قبل دول البحر الأبيض المتوسط والتي تطمح لضمان كفاءة أداء المؤسسات الإنتاجية من جهة وضمان المنافسة الشريفة من جهة أخرى.

– تعد هذه السياسة أمر إستراتيجي هام يتطلب شروط لتحقيق نجاحه، ويعد الشرط المالي من أهم هذه السياسات إضافة إلى التحكم الصحيح في التكنولوجيا وتوفر هياكل دعم التأهيل كفاءة الموارد البشرية.

– ظهور مشكلة التمويل وإعاقتها لسياسة التأهيل الصناعي وميلاد برنامج ميدا للإستثمارات الأجنبية من خلال برامج الدعم المالي المقدمة في إطار الشراكة الأورومتوسطية الذي يعد حلا جزئيا لمشكلة التمويل.

– يعد مشروع ميدا ممول مالي جديد لضمان نجاح عملية التأهيل الصناعي إلا أنه لم يحقق أهدافه المرجوة تطبيقيا نظرا لعجز دول جنوب البحر الأبيض المتوسط الإلتزام بالتسديد المقرر في المشروع، حيث أنه لم تسدد كل الأقساط والفوائد المبرمجة والتي تقابل نسبتها 50 % الأمر الذي تسبب في عرقلة وتأخير سياسة التأهيل الصناعي وبالتالي تراجع التنمية الاقتصادية.

– تراجع نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتذبذب حركة رؤوس الأموال من دول الإتحاد الأوروبي إتجاه دول البحر الأبيض المتوسط .

و بخصوص الهيكلة الصناعية في الجزائر فيجب أن تشتمل على برنامج إستثماري شامل لكل القطاعات الإنتاجية و الخدماتية و الميادين المرافقة للإستثمار المنتج و خاصة المجال الصناعي الذي تمتلك فيه الجزائر عدة مزايا نسبية و التي تستطيع تحويلها إلى مزايا تنافسية مثل المحروقات – الحديد و الصلب – الصناعة الميكانيكية – الصناعة الكهربائية والإلكترونية حتى تصبح قادرة على مواجهة التفتح الصناعي الأوروبي وصمودها في المنافسة .[1]

[1] – شريط عابد ، دراسة تحليلية لواقع و لآفاق الشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية نفس المرجع، ص 183 .

أما مجال العمل في الجزائر فإنه سيتأثر بشكل كبير نظرا لما سينتج من إعادة الهيكلة لمعظم المؤسسات والتي تكون عمومية ولا تتوفر على اختصاصات محددة وكفاءات وإفلاس معظم المؤسسات التي لا تطابق المعايير المحددة وبالتالي تسريح عدد هائل من العمال و خلق مشكل البطالة، مما سيؤدي إلى إختلال التوازن بين المجال الاقتصادي و الاجتماعي.

الفرع الثالث: التعاون المالي

يعد التعاون المالي من أهم البنود التي تنص عليها اتفاقية الشراكة لتحقيق التوزان بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وقد رصد الإتحاد الأوروبي مبالغ مالية معتبرة في شكل منح ومساعدات لدول البحر الأبيض المتوسط في إطار بروتوكولات مالية في الفترة الممتدة بين (1978–1996).

إضافة إلى برنامج الإتحاد الأوروبي للمعونة و التعاون في شكل برنامج ميدا 1 وميدا 2 .

تطبيقا لما نصت عليه اتفاقيات الشراكة قصد مساعدة هذه الدول على مواجهة الأعباء الناجمة عن إنشاء منطقة للتبادل التجاري مع الإتحاد الأوروبي .

وقد خصصت أيضا مبالغ إضافية في هيئة قروض من بنك الإستثمار الأوروبي .

لقد قام الإتحاد الأوروبي بخلق نظام جديد لتخصيص و صرف مبالغ مساعدات تتصل بقدرة الدولة على استيعاب توجيه هذه المساعدات بشكل أفضل لإصلاحها الاقتصادي فكلما كان التوجيه يخدم الإصلاح الاقتصادي كلما زاد نصيبها من المساعدات المالية.

إن البعد المالي لإتفاقية الشراكة بين الإتحاد الأوروبي دول البحر الأبيض المتوسط لا يمكننا عزله عن الجوانب الاقتصادية والسياسية لهذه الاتفاقيات، فإن كان الجانب المستفيد من هذه القروض و الإعانات و المنح بحاجة ماسة إليها من أجل إعادة بناء إقتصادياته بما يواكب التطورات العالمية، فإن الإتحاد الأوروبي يفرض شروطا تعجيزية لتلبية مطالبه سواء تعلق الأمر بالجانب الاقتصادي أو الاجتماعي مما ينتج عنها إقامة علاقات تجارية واقتصادية غير متوازنة لها أثار سلبية على الدول الموقعة على إتفاق الشراكة بداء من تفكيك الرسوم الجمركية

و تمييز المنتوجات الزراعية وصولا إلى إنشاء منطقة تبادل حرة أو ما يسمى بمنطقة التجارة الحرة زيادة على ذلك إتباع سياسة التقويم الهيكلي التي أدت إلى

فشل دول البحر الأبيض المتوسط في مواجهة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية الحاصلة .

إن بنود اتفاقية الشراكة بكل جوانبها المالية النقدية و التجارية تصبح بل جدوى إلا إذا تحقق شرط التنمية الاقتصادية والاجتماعية معا .[1]

خلاصة:

عرفت الجزائر تغيرات ملفتة نتيجة الإصلاحات المختلفة غرضها تكريس إقتصاد متوازن ومتفتح بين الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية حيث اعتمدت هذه الإصلاحات بصفة تدريجية ومرت بمراحل متتالية تماشيا مع حالة البلاد وكيفية إنعكاس هذه الإصلاحات عليها ومن أبرزها تحرير التجارة الخارجية والأسعار وضبط الأنظمة الجبائية والمالية إضافة إلى الحث على التنمية.

ويعتبر تبني أسلوب إعادة الهيكلة للمؤسسات الاقتصادية العمومية والاندماج للاقتصاد العالمي المرتكز على التكتلات الاقتصادية من أكثر النقاط تميزا وهذا ما دفع الجزائر

[1]– شريط عابد ، دراسة تحليلية لواقع و لآفاق الشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية مرجع سابق، ص 183–185 .

للتوقيع على اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوربي.

ومن مميزات الشراكة بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي الشمولية و تثبيت العلاقات الدائمة بين الطرفين وإنشاء منطقة للتبادل الحر الذي يسوق و يحمي في الوقت نفسه المنتوجات الوطنية ويلغي القيود الجمركية تدريجيا خلال 12 سنة بداء من دخول الاتفاقية حيز النفاذ.

خاتمـــــــة

خاتمة :

يسعى الاتحاد الأوروبي من خلال إقامة شراكة مع الدول المتوسطية توسيع نفوذه العالمي وتحصين مواقعه التسويقية ، غير أن الأهداف المعلنة للشراكة كانت ذات سقف عال جدا، حيث ركزت على جعل منطقة المتوسط إحدى مناطق الرفاه الاقتصادي في العالم لكن الواقع أثبت العكس حيث أن هذه الأهداف تلاشت لتنحصر في جعل البلدان المتوسطية أسواقا أوروبية .

يجسد اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي علاقة القوي بالضعيف، حيث أن الاتحاد الأوروبي كتلة اقتصادية مؤهلة، بينما نجد أن الاقتصاد الجزائري وإن حقق نتائج مرضية فهو اقتصاد ريعي .

أولا: نتائج الدراسة

من خلال طريقة المعالجة التي اعتمدناها، توصلنا إلى النتائج التالية:

– إن الحديث عن موضوع الشراكة وهي الفكرة الرئيسية من مؤتمر برشلونة، هي حديث عن طرفين غير متكافئين من كافة النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وغيرها من جوانب الحياة.

2–إن الاتحاد الأوربي وكقوة فاعلة على الصعيد العالمي فإنه يطمح في ممارسة دور عالمي يتناسب وحجم كتلته وقوة تأثيره مقارنة بدول صغيرة ومتفرقة وتواجه مشاكل سياسية، ،اقتصادية واجتماعية .

3–إن فتح الأسواق العربية أمام البضائع والمنتجات الأوربية يؤدي إلى الاختلال في ميزان المدفوعات ويؤثر في قيمة العملات الوطنية.

4–إن فتح الأسواق العربية بشكل كبير أمام صناعات الدول الأوربية سيفقدها مصدر رئيسي من مصادر التمويل وهو العائدات الجمركية، وذلك لأن إنفتاح الأسواق الأوربية أمام الصناعات العربية سيبقى محدوداً لأنه يعتبر متأخراً في تطوره قياساً بالصناعات الأوربية.

5–إن الشراكة تؤدي إلى استفحال ظاهرة البطالة في البلدان العربية بسبب إعادة جزء من العمالة العربية إلى بلدانهم الأصلية والمنافسة التي ستتعرض لها الشركات العربية ومنه تسريح أعداد كبيرة من العمال نتيجة الإفلاس.

6-الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي لم تكن خيارا استراتيجيا وإنما رد فعل للتحولات الاقتصادية التي يشهدها العالم ومسايرة النمط التجاري، الذي تعتمده الجزائر منذ سنوات، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فالوصول إلى إقامة منطقة التبادل الحر سيفقد الجزائر باقي الشركاء الذي أظهروا حسن نواياهم خصوصا لتفعيل الاستثمارات المنتجة كالشريك الصيني.

7-إن اتفاق الشراكة يكرس فعلا التبعية التجارية للاتحاد الأوروبي، حيث قبل دخول الاتفاق حيز التنفيذ كانت الجزائر سوقا للسلع والمنتوجات الاوروبية بنسبة تتجاوز 50 % من واردات الجزائر، وبعد دخول الاتفاق حيز التنفيذ تواصل هذا النهج في إبقاء الجزائر مجرد سوق استهلاكي، في حين تبقى القيمة المضافة من هذا الاتفاق ألا وهي تعزيز الاستثمارات الأوروبية المنتجة الغائب الأكبر، وبالتالي فعملية تمديد الفترة الانتقالية لتأهيل المؤسسات الجزائرية أمر أكثر من ضروري.

8-لم يكن لدخول اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ الأثر الكبير الذي توقعه معظم من عارض فكرة إقامة الشراكة، ويرجع ذلك لعدة أسباب منها:

تأجيل التفكيك الجمركي من جهة، ارتفاع الصادرات الجزائرية من قطاع المحروقات من جهة أخرى.

من خلال هذه النتائج التي توصلنا إليها يمكن القول أنه بعد مرور عدة سنوات على اتفاق الشراكة الأوروبية الجزائرية لم تتضح الصورة بعد حول الآثار التي يمكن أن يخلفها هذا الاتفاق، وهذا راجع لعدة عوامل أهمها:

عدم الوصول إلى منطقة التبادل الحر والتي من خلالها يمكن رؤية الإختلالات على مستوى الميزان التجاري ومنه على الإقتصاد الجزائري.

ثانيا :آفاق البحث في الموضوع

تدفعنا النتائج التي توصلنا إليها بخصوص هذه الدراسة، إلى البحث مستقبلا في تساؤلات جديدة لها علاقة بالموضوع، والتي يمكن أن تكون ملائمة لبحوث مستقبلية ومن بينها:

- فكرة تشكيل تكتل مغاربي بمقابل التكتل الأوروبي.
- تشكيل اتحاد افريقي بالموازاة مع الاتحاد الأوروبي.

قائمةالمراجع

قائمة المراجع :

المراجع باللغة العربية :

أولا : الكتب :

الهادي خالدي، المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار هومة، الجزائر1996 ،ص84 .

د.إبراهيم شريف أوروبا دراسة إقليمية لدول أشباه الجزر الجنوبية .

د.أحمد هني ، إقتصاد الجزائر المستقلة ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الثانية ، الجزائر 1993 ،ص 110 .

زايري بلقاسم ، دربال عبد القادر، تأثير منطقة التبادل الأورومتوسطية على أداء وتأهيل القطاع الصناعي في الجزائر.

عبد الهادي عبد القادر السويفي ، التجارة الخارجية ، كلية التجارة ، جامعة أسيوط 2008 ص 284 .

عمورة جمال ، دراسة تحليلية و تقييمية لإتفاقيات للشراكة العربية الأورومتوسطية ص 408 ،409 .

فتح الله وعلو ، الإقتصاد العربي و المجموعة الأوروبية ، دار الحداثة للنشر و التوزيع ، الدار البيضاء ، المغرب ،1972 ، ص70 .

محمد توفيق عبد المجيد، العولمة و التكتلات الإقتصادية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية ،2013 .

محمد محمود الإمام الجوانب المؤسسية و الإدارية للتكامل العربي ، بحوث ودراسات ، القاهرة ،1993 ص235 .

محمد محمود الإمام ، الوطن العربي و مشروعات التكامل البديلة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1997 ، ص57 .

هاني الحبيب ، الشراكة الأورومتوسطية – ما لها و ما عليها – دار الفكر سوريا،2003 ص 48.

الرسائل العلمية :

أولا : الدكتوراه :

د.شريط عابد ، دراسة تحليلية لواقع و آفاق الشراكة الإقتصادية الأورومتوسطية (حالة دول المغرب العربي)، أطروحة دكتورة غير منشورة، جامعة الجزائر 2004/2003، ص180.

صباح شنايت ، الشراكة الأورومتوسطية ، إنعكاساتها المحتملة على الأقطار العربية ، حالة دول المغرب العربي ، مذكرة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ، جامعة الجزائر 2006، ص 241 .

ثانيا :الماجيستير :

طرافي إلهام، تأهيل القطاع الصناعي الجزائري للإندماج في الإقتصاد العالمي في ظل التحولات الإقتصادية الراهنة، مذكرة ماجيستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ،2009، ص62.

عبد الرحمن روابح ، حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الإقتصادي في ضوء التغييرات الإقتصادية الحديثة ، مذكرة ماجيستير في العلوم الإقتصادية ، فرع إقتصاد دولي ، بسكرة ،2012 /2013 ، ص70 .

مروش يوسف، إتفاقية الشراكة الأورومتوسطية و آثارها المستقبلية على القطاع الصناعي الجزائري، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2011 ص .

موساوي محمد، إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي و تأهيل الإقتصاد الجزائري

– دراسة حالة المؤسسة الإقتصادية .مذكرة ماجسيتير كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 3 .

ثالثا : الماستر :

أبختي الصديق – بن عبد النبي عبد الغاني ،الشراكة الأورو– ومتوسطية وأثرها على الإقتصاد الجزائري، مذكرة لنيل شهادة ماستر، شعبة علوم إقتصادية، جامعة أحمد درارية ،أدرار.

بعلي أحلام ، بوزيدي خديجة ، الشراكة الأوروجزائرية و بعض آثارها على الإقتصاد الوطني ، مذكرة ماستر ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ، كلية العلوم الإقتصادية

والتجارية و علوم التسيير ، تخصص ، إقتصاد دولي ، 2018– 2019.

البحوث و المقالات :

خليفي نور الدين، الشراكة الإقتصادية الأورومتوسطي، المنجزات والعوائق، مجلة دراسات إقتصادية، مركز البصيرة للبحوث والإستشارات، الجزائر، العدد 15 ،2010، ص118.

د. زعباط عبد الحميد – مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا – العدد الأول .

د. شاوي شافية – الشراكة الأورومتوسطية – محاضرة بجامعة باجي مختار – عنابة كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير .

قليش عبد الله، أثر الشراكة الأورو جزائرية على تنافسية الإقتصاد الجزائري، مجلة علوم إنسانية (إلكترونية) العدد 29، جويلية 2006، ص240.

د. لمياء حروش – الشراكة الأورومتوسطية – السياقات و المسارات ،

مجلة المعهد المصري العدد 16 أكتوبر 2019 .

ولد بوعزة صونيا، دراسة تقييمية للشراكة الإقتصادية الجزائرية الأوروبية و إنعكاساتها على الإقتصاد الجزائري 2005–2014، مقال نشر في مجلة جيل الدراسات السياسية

والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، العدد 15، ص 31.

المؤتمرات و الملتقيات :

الكاملة هارون – أثار إتفاق الشراكة الاورومتوسطية على القطاع الزراعي و على مؤسساته الصغيرة و المتوسطية في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول إنعكاسات إتفاق الشراكة على الإقتصاد الجزائري و على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، جامعة فرحات عباس ، سطيف 13–14 نوفمبر 2006 ص 404–405 .

بعداش عبد الكريم ، حوشين كمال ، إنعكاسات التعاون الأورومتوسطي على الشركات العربية المتوسطية ،مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى حول : التكامل الإقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية – الأوروبية – جامعة فرحات عباس، سطيف

8–9 ماي 2004، ص 50.

كمال عياشي ، عمر شريف ، آثارو إنعكاسات الشراكة الجزائرية الأوروبية على القطاع الصناعي (مع تطبيق على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة) مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول آثار و إنعكاسات إتفاق الشراكة على الإقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، جامعة فرحات عباس ، سطيف

13–14 نوفمبر 2006 .

مصطفى بودرامة الآثار المحتملة للشراكة الأورومتوسطية على الصناعة في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول: آثار و إنعكاسات إتفاق الشراكة على الإقتصاد الجزائري و على منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، جامعة فرحات عباس ، سطيف 13–14– نوفمبر 2006 .

نوري منير ، أثر الشراكة الأوروجزائرية على تأهيل المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة ، أعمال الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

في البلدان العربية يومي 17،18 أفريل 2006، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف ص 1،2.

المراجع باللغة الأجنبية :

Accord Euro – Mediterranee entr la republique algérienne démocratique et populaire d'une part, et la cammunauté européenne et ses etats membre, d'autre part , art 9 paragraph 2.

Gérard Kebabdjian problèmes et enjeux de l'ouverture commercial euro-méditérranée , in FORUM des chefs d'entrprises quel développement pour l'Algerie 19 et 20 janvier 2002 pp 55-56 .

Mahrez Hadjseyd Développement industriel de l'Algerie ,L'indusrtie pesanteurs et réformes In In forme des chefs d'entreprises Quel dévelppement pour l'algerie 19 et 20 janvier 2002-p126

Union Européenne, maghreb http : europa –eu-maghreb-25ans ,date de consultation 13/03/2019 à 08h44

المواقع الإلكترونية :

بيان اللجنة الأوروبية

ar.m.wikipedia .org date de consultation 10/05/2023 à 16:00 h.

eipss-eg .org date de consultation 10/05/2023 à16: 15 h .

www.dldza-cec.eu.int/fr/uealgeria/accord d'association.htm,date de http:consultation13/03/2019à 12h50.

m.marefa .org date de consultation 10/05/2023 à16: 15 h

قائمة الجداول

قائمة الجداول :

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01.01	مساعدات الإتحاد الأوروبي للدول المتوسطية وفق البرتوكول المالي الرابع	20
01.02	تواريخ توقيع اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية	26
01.03	مساعدات الإتحاد الأوروبي للجزائر وفقا للبروتوكولات الأربعة للفترة (1978-1996)	39

فهرس المحتويات

الصفحة

إهداء

شكر

مقدمة أ- ك

الفصل الأول: الطبيعة القانونية للشراكة الأورومتوسطية

تمهيد: 13

المبحث الأول: أبجديات حول الشراكة الأورومتوسطية 14

المطلب الأول: مشروع حوض المتوسط 15-28

المطلب الثاني: مبادئ الشراكة الأورومتوسطية 28-32

المبحث الثاني: مكاسب إتفاق الشراكة 32

المطلب الأول: أهداف الشراكة الأورومتوسطية 32-35

المطلب الثاني: العلاقات الإقتصادية بين الجزائر والإتحاد الأوروبي من التعاون إلى الشراكة 35-40

خلاصة 41

الفصل الثاني: الشراكة الأورومتوسطية وأثرها على الإقتصاد الجزائري

تمهيد: 42

المبحث الأول: تأثير الشراكة الأورومتوسطية على الإقتصاد الجزائري 43

المطلب الأول: إتفاقية الشراكة الأوروبية – الجزائرية..... 43-45

المطلب الثاني: خلفية إتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي 45-51

المبحث الثاني: مكاسب الجزائر من إتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي 52

المطلب الأول: أثر المكاسب على الإقتصاد الجزائري..... 52-59

المطلب الثاني: إنعكاسات الشراكة الأورومتوسطية على الإقتصاد الجزائري 59-64

خلاصة: 65

خاتمة: 67-68

قائمة المراجع: 71-75

قائمة الجداول : 78

فهرس المحتويات..... 80-81

ملخص :

ملخص

ملخص :

نظرا للعلاقات التاريخية بين الإتحاد الأوروبي و دول حوض البحر الأبيض المتوسط ظهرت الشراكة بينهما من أجل توطيد العلاقات عن طريق شراكة في جميع المجالات والجزائر كبقية دول جنوب الحوض المتوسط نالت حصتها من هذا الاتفاق .

الجزائر دائما تسعى لتحقيق أكبر قدر من الأهداف في مجال التجارة الخارجية و التعاون المالي عن طريق المساعدات و القروض الممنوحة من قبل الإتحاد الأوروبي والاستثمارات الأجنبية المباشرة ، و لقد سخرت لتحقيق ذلك مجموعة من القوانين والسياسات للاندماج في الاقتصاد العالمي .

الكلمات المفتاحية :

دول حوض المتوسط – الشراكة – الإتفاق–الإستثمارات الأجنبية .

بيان اللجنة الأوروبية

Abstract :

By the history relationship between the European Union and the countries of the southemMedditerrean, it emerged as the partership between them in order to strenghen relations through a partership in all areas , Algeria like other southemmedditerrean countries gained their share of this agreement , Algeria will always realizied their aimes to financial cooperation through aid and loans granted by the European Union and foreing direct inverstment . Also they have harnessed to achieve a se of laws and policies intergreat into the global economy .

Keywords :

Partership, medditerrean , Financial cooperation , investment .

Accord Euro – Méditerranée entre la république algérienne démocratique et populaire d'une part, et la communauté européenne et ses états membres, d'autre part .